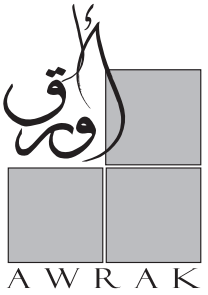
أوراق
AWRAK

أوراق
العدد رقم (٩)
AWRAK
سلسلة تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية

رئيس مجلس الإدارة
إسماعيل سراج الدين

رئيس التحرير
خالد عزب

سكرتارية التحرير
أمنية الجميل
محمد العربي

التدقيق اللغوي
رانيا محمد
عمر حاذق

الإخراج الفني
أمينة حسين

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر مكتبة الإسكندرية، إنما تعبِّر عن وجهة نظر مؤلفيها.

المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي

تأليف: باسم راشد

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء النشر (فان)

راشد، باسم.

المصالح المتقاربة : دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي / باسم راشد. – الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2013.

ص. سم. (أوراق ؛ 9)

تدمك 2–256–452–977–978

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

1. الدول العربية –– علاقات خارجية –– روسيا. 2. روسيا –– علاقات خارجية –– الدول العربية. أ. مكتبة الإسكندرية. وحدة الدراسات المستقبلية. ب. العنوان. ج. السلسلة.

ديوي – 327.470174927 2013693646

ISBN:978–977–452–256–2

رقم الإيداع: 2013/19317

© 2013 **مكتبة الإسكندرية**

الاستغلال غير التجاري

تم إنتاج المعلومات الواردة في هذه الكراسة؛ للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما نطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها «مصدر» تلك المصنفات.
- لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يُشار إلى أنه تمّ بدعم منها.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذه الكراسة، كلها أو جزء منها، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية، وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذه الكراسة، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. ١٣٨ الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

قائمة المحتويات

المقدمة ٧

روسيا والشرق الأوسط .. تاريخ تفرضه جغرافيا ٩

روسيا والنظام الدولي .. تحولات في الهيكل تخدم الدب الروسي.. ١٨

ثورات الربيع العربي .. موقف متذبذب وصياغات مترنحة ٣٠

مستقبل الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط ٥٠

المقدمة

يبدو أن التطورات المتسارعة في العالم تعيد رسم خرائط العلاقات بين روسيا ومنطقة الشرق الأوسط، فلم يكن التاريخ أبدًا مجرد مراحل انتهت وطُويت صفحاتها، لكنه يعود بقوة ليُعيد نفسه ليقدِّر لدولة كبيرة مثل روسيا أن تعود لممارسة دورها المعتاد كإحدى القوى الدولية ذات الثقل في النظام الدولي؛ حيث باتت أحد العناصر الأساسية المشكّلة لهذا النظام. وبرغم الخسائر التي قد أوقعت بها، فإنها كسبت استعادة قوية لمعظم الدور المفقود والمُفتَقد في ذلك النظام الدولي الذي لم يعد يطيق قوة واحدة تهيمن على مجرياته. وقد وقعت منطقة «الشرق الأوسط» بما فيها من تطورات في القلب من هذا الدور.

ففي ليلة وضحاها وجدت روسيا نفسها أمام تحولات جوهرية تحدث في البلدان التي تعتبرها سوقًا إستراتيجية لصناعاتها العسكرية، وهنا يجب عليها أن تحدد لها مسارًا جديدًا للتعامل مع تبعات الثورة العربية في الشرق الأوسط، التي ستخلق أنظمة حكم عربية جديدة تختلف أولوياتها عن الأنظمة السابقة، وهو ما قد يهدد طبيعة العلاقات التي تربط روسيا بالمنطقة ككل. ومن المُحتمل، إذا لم يُحسن التصرف ويكون أكثر حكمة، أن تُدفع روسيا خارج المنطقة، سواء بمساعدة الأنظمة الناشئة في دول الربيع العربي تارة، أو بالتدخل الخارجي تارة أخرى.

ولهذا تنقسم الدراسة إلى عدة عناصر أساسية؛ أولها استعراض تاريخ العلاقات بين روسيا ومنطقة الشرق الأوسط، استنادًا إلى أن التاريخ يساهم في تفسير ما يحدث في الحاضر، ثم التطرق إلى موقع روسيا من التحول الحادث في هيكل النظام الدولي ومدى تأثير ذلك على منطقة الشرق الأوسط. بعدها نعرض الموقف الروسي من رياح التغيير الديمقراطي التي عصفت بدول الربيع العربي على خلفية المصالح الروسية في المنطقة، وصولاً إلى تحديد مستقبل الدور الروسي في ظل معطيات الوضع الحالي في دول الربيع العربي من ناحية، والتغيرات الحادثة في النظام الدولي ككل ومدى تأثير ذلك على إعادة تشكيل العلاقات في منطقة الشرق الأوسط من ناحية أخرى.

روسيا والشرق الأوسط ...
تاريخ تفرضه جغرافيا

للجغرافيا أحكام؛ تصدق تلك المقولة على العلاقات بين روسيا والشرق الأوسط، فقد كان للجغرافيا متطلبات فرضتها على روسيا فيما يتعلق بالاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط؛ وذلك لكونها، أي روسيا، تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأورو-آسيوية الملاصقة للشرق الأوسط، لذلك كان طبيعيًّا أن تضع الشرق الأوسط في بؤرة سياستها الخارجية منذ زمن بعيد؛ فنجد أنه خلال المرحلة القيصرية، خاضت روسيا ثلاث حروب ضد الدولة العثمانية بين عامي ١٦٧٧ و١٩١٧ من أجل السيطرة على القوقاز والبحر الأسود، ورغبة في

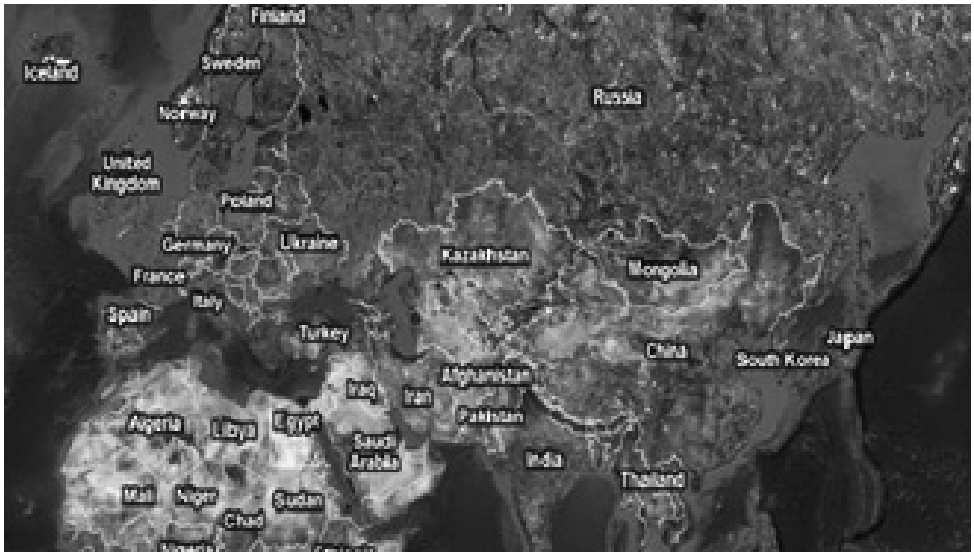

الوصول، من خلاله، إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط عبر المضايق التركية. ونظرًا لأن تلك المرحلة اتسمت بنوع من المنافسة الاستعمارية، إن جاز التعبير، بين كل من بريطانيا وفرنسا من جانب والاتحاد السوفيتي من جانب آخر، فإن التطلعات الروسية في الشرق الأوسط وصلت إلى قمتها حينما قام الأسطول الروسي عام ١٨٧٢ باحتلال بيروت. ونظرًا لأن منطقة الشرق الأوسط تحتل أهمية إستراتيجية خاصة لروسيا، لم تمانع روسيا القيصرية وقتها من التنسيق بشكل سري مع كل من لندن وباريس من أجل اقتسام النفوذ فيما بينها في تلك المنطقة، وهو الأمر الذي لم يُكتب له النجاح نتيجة لاندلا ع الثورة البلشفية عام ١٩١٧ ليكشف على أثرها قائد الثورة «فلاديمير لينين» وثيقة سايكس بيكو الشهيرة التي كانت روسيا ستصبح طرفها الثالث لولا قيام تلك الثورة[١].

أما المرحلة السوفيتية، فقد جاءت مُحمّلة باهتمام أكبر من جانب روسيا بالمنطقة، فنجد البداية مبكرة حينما وجّه لينين رسالة إلى مسلمي روسيا والشرق، أكد خلالها «أن للعرب وكافة المسلمين الحق في أن يكونوا سادة على أوطانهم وأن يقرروا مصائرهم بالطريقة التي يرغبونها».[٢] إلا أن هذا الاهتمام بالشرق الأوسط قد تراجع بدرجة ملموسة خلال مرحلة حكم جوزيف ستالين (١٩٢٣ - ١٩٥٣) بسبب انغماسها الشديد في الحروب على الساحتين الأوروبية والآسيوية، فضلاً عن اعتقاد ستالين بأن حركات التحرر الوطني في العالم العربي لا تملك الوعي التقدمي الذي يُمكِن لموسكو أن تعوِّل عليه، إلا أن انطلاق الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي والسوفيتي فرض على موسكو معطيات جديدة مرتبطة بتنشيط سياستها في الشرق الأوسط والدخول في منافسة عارمة على النفوذ في تلك المنطقة مع واشنطن، وهو ما أثمر في النهاية عن

(١) إبراهيم عرفات، «روسيا والشرق الأواسط: آية عودة» **مجلة السياسة الدولية** (أكتوبر ٢٠٠٧).
(٢) المصدر السابق.

علاقات كانت الأكثر تقاربًا بين روسيا وعدد غير قليل من بلدان الشرق الأوسط، ربما على مدى تاريخ علاقة روسيا بتلك المنطقة بأكمله.(٣)

إلا أن التطورات المختلفة في العالم تضع روسيا أمام معطيات مختلفة ومتغيرة ومتسارعة، فقد أدخلت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، السياسة الروسية في الشرق الأوسط مرحلة جديدة. وبرغم أن روسيا ورثت مقعد الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن واستمرت في المشاركة مع الولايات المتحدة في رعاية عمليات السلام بين العرب وإسرائيل، فإن حدود تأثير دورها فيما يجرى بمنطقة الشرق الأوسط قد تراجع أو ربما أصبح باهتًا خلال فترة حكم الرئيس بوريس يلتسين (١٩٩١ ـ ١٩٩٩) وذلك مرده سيطرة ما كان يسمى بالتيار الأطلنطي الراغب في توثيق العلاقة مع الغرب، لأن روسيا، وفقًا لمنظور ذلك التيار، لم تمتلك كثيرًا من مقومات المنافسة مع الولايات المتحدة.(٤)

لكن وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم في ديسمبر ١٩٩٩ كان بمثابة نقطة تحول في السياسة الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وبالأخص في الفترة الثانية من حكمه التي بدأت في عام ٢٠٠٤؛ إذ نجد أن موسكو بدأت تتقرب من الشرق الأوسط بأساليب جديدة؛ فقام الرئيس بوتين بزيارتين إلى المنطقة في ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، الأمر الذي ساهم في إعطاء انطباع بأن «الروس قادمون» وأن محاولات إحياء الدور الروسي في المنطقة أمر لا مفر منه ولا يحتاج لجدال، وأن هناك حربًا باردة جديدة بدأ الروس يحضرون لها في الشرق الأوسط، إن جاز التعبير.(٥) إلا أنه جدير بالذكر أن تلك التكهنات لم تصدق

(٣) Russia: A Potential Mediterranean Move», Under **Stratfor Global Intelligence, IntelliBriefs,** http:// intellibriefs.blogspot.com/2007/08/russia-potential-mediterranean-move.html

(٤) Ibid.

(٥) George Friedman, «Russia's: Window of Opportunity», Stratfor Global Intelligence (21 Aug 2007), http:// www.stratfor.com/russias_window_opportunity

معظمها برغم عُلو الدور الروسي وتجاوزه آفاق النظام الدولي في الفترة الحالية، خصوصًا في ظل التطورات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط إثر ثورات الربيع العربي التي أطاحت بمعظم الأنظمة السياسية الموجودة في تلك الدول. وبالتالي فمن الأهمية توضيح أبرز ما يميز تحركات السياسة الخارجية للرئيس بوتين في منطقة الشرق الأوسط.

توجهات السياسة الخارجية في بداية عهد بوتين

لا ينكر أحد أن الرئيس «بوتين» كان الأكثر جرأة واستعدادًا لمواجهة الولايات المتحدة من سلفه يلتسين، ومع أن سلفه كان له اهتمام بالشرق الأوسط وأوفد إلى المنطقة أهم مبعوثي الدبلوماسية الروسية على الإطلاق السيد «يفجيني بريماكوف» حينما شغل منصب وزير الخارجية ما بين ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨، فإن «بوتين» زاد على سياسة يلتسين تجاه الشرق الأوسط من حيث درجة التفاعل مع بلدانه إلى جانب الجرأة على تحدي الوجود الأمريكي في المنطقة.

ومن الطبيعي في دولة تتقن توظيف الأدوات النفسية ولغة الخطاب الأيديولوجي في سياستها الخارجية، أن تلجأ روسيا بوتين إلى محاولة دغدغة المشاعر، إن جاز التعبير، وهي تطرق أبواب الشرق الأوسط، خاصة وهي على علم بحجم الامتعاض السياسي والشعبي السائد فيها إزاء السياسات الأمريكية، لذلك كانت موسكو أكثر حنكة في التعامل مع المنطقة بشكل مختلف ولم تسع للدخول إليها من البوابة الأيديولوجية لأنها تعلم بأنها لن تدوم طويلاً، لذا فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، شهدت السياسة الخارجية الروسية عملية إعادة هيكلة أصبحت بمقتضاها أكثر واقعية

تقيس تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية[٦].

وعلى سبيل الإيجاز، يمكن تحديد ثلاث مصالح كبرى وأساسية تحدد السلوك الروسي في منطقة الشرق الأوسط؛ وهي:

أولها: العمل على إنهاك الولايات المتحدة استراتيجيًّا عن طريق مزاحمتها في المنطقة وذلك عن طريق استدراج الولايات المتحدة في مشاغبات على أكثر من ساحة، الشرق الأوسط واحدة من بينها، وذلك نابع من إدراك روسيا بأنه حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية وبرغم أن موسكو على إدراك تام بأنها لا تستطيع معادلة القوة العسكرية أو الاقتصادية الأمريكية في أي وقت قريب، فإنها مع ذلك ترفض أن تظل قوة عالمية من الفئة الثانية وتصر على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي وإحدى وسائلها إلى ذلك هي تلك المشاغلة المستمرة والمنهكة للولايات المتحدة. ولذلك نجد أنه عندما أعلنت الولايات المتحدة عن بناء نظام جديد للدفاع الجوي بحلول عام ٢٠١٥ وسارعت إلى غرس علمها في قاع البحر في منطقة القطب الشمالي فور إعلان كندا عن بناء كسارات ثلج مسلحة وأطلقت طائرات بعيدة المدى حلقت بالقرب من القاعدة الأمريكية في جوام في المحيط الهادي، فإن موسكو قامت في أغسطس ٢٠٠٧ بالإعلان، على لسان قائد الأسطول الروسي الأدميرال فلاديمير ماسورين، عن دراسة تقضي بإعادة الأسطول الروسي من جديد إلى البحر المتوسط مدعومًا بقاعدة عسكرية روسية يفضل الروس أن يكون مقرها سوريا.[٧]

(٦) Ibid.

(٧) Owen Matthews, «Russia: Making Moves in the Middle East», Newsweek (21 Feb 2007).

ومن ناحية أخرى، فقد ساهمت الحرب الأمريكية على العراق، في ترسيخ نفوذ روسيا في منطقة الشرق الأوسط، حيث يُعد الكثير من المحللين أن هذه الحرب كانت بمثابة فرصة إستراتيجية قُدمت على طبق من فضة للروس؛ وذلك مرده تزامن تلك الحرب مع الصعود الإقليمي الواضح لإيران في المنطقة، ذلك الصعود الذي لم تكن موسكو بعيدة عنه بل كانت في القلب منه، فقد وقفت موسكو إلى جانب إيران في بناء مفاعل بوشهر النووي، وزوّدت طهران بقدرات تكنولوجية سببت للولايات المتحدة، ولا تزال، قلقًا وإزعاجًا واضحًا خشية انفراط الترتيبات الإقليمية الجديدة التي أرادت بغزو العراق أن تفرضها على المنطقة وبسبب المأزق العراقي، ذلك فضلاً عن خطورة الدخول في مواجهة عسكرية مع إيران. وبالتالي فإنه يمكن القول بأن كل انشغال أمريكي في الشرق الأوسط أصبح يمثل بالنسبة لواشنطن نافذة تنفتح على خسارة جديدة، بينما يمثل لموسكو نافذة تؤدي إلى فرصة يجب ألا تضيع. وينطبق هذا، على سبيل المثال، على الموقف الروسي من وصول حركة حماس إلى الحكم في الأراضي الفلسطينية، فنجدها، أي موسكو، بادرت إلى استقبال قيادات حماس على أراضيها في فبراير ٢٠٠٧، مبررة علاقاتها بالحركة ـ التي تضعها واشنطن في قائمة الإرهاب الدولي ـ على أساس أن قادتها، كما ذهب وزير الدفاع الروسي سيرجي إيفانوف، «قد وصلوا إلى الحكم من خلال انتخابات ديمقراطية حرة!»[٨].

أما المصلحة الثانية، فهي ترتبط بالمصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، ويمكن القول بأن روسيا في عهد بوتين قد نجحت في التوفيق بين أهدافها الاقتصادية في المنطقة من ناحية ومصلحتها الإستراتيجية، التي ذكرناها آنفًا، والمتعلقة

(٨) Ibid.

بإنهاك الولايات المتحدة في المنطقة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن طبيعة التعاملات مع المنطقة كانت مختلفة عن الفترة السابقة والتي كانت تعتمد بالأساس على العنصر الأيديولوجي والذي كان يتغلب في معظم الأحيان على المنطق الاقتصادي، فكانت حصيلة مبيعات السلاح إلى حلفاء موسكو تجدول أو تخفض أو حتى تُلغى كليـًّا، إلا أن هذه المرة اختلفت وتم التعامل وفقًا لأسعار السوق العالمية. فعلى سبيل المثال قبضت روسيا ٨٠٠ مليون دولار من إيران نظير بناء مفاعل بوشهر، إلى جانب التعهد بتزويد ست محطات إيرانية أخرى، سيجري بناؤها في المستقبل، بالتقنيات اللازمة[٩]. وبرغم اعتراضات الولايات المتحدة وإسرائيل على التعاون النووي بين إيران وروسيا بشكل خاص، والعسكري بوجه عام، فإن موسكو كانت تضع نصب عينيها أنه لا سبيل لإزاحتها من السوق الدولية للطاقة الذرية التي زاد حجمها كثيرًا منذ نهاية الحرب الباردة، هذا بالإضافة إلى أن موسكو ظفرت بعقود للتسليح من قبل المغرب وأخرى مع الجزائر في صفقة تقدر قيمتها بحوالي ٧,٥ مليار دولار نظير بيعها طائرات حربية وصواريخ للدفاع الجوي ودبابات، كذلك بدأت العلاقات العسكرية بين روسيا ودول الخليج العربي في التحسن التدريجي بعد زيارة بوتين لدولتين خليجيتين في فبراير ٢٠٠٧ وهما السعودية وقطر، حيث اشتملت تلك المباحثات، والتي تمت في الرياض، على بيع دبابات ٩٠ -T الروسية المتطورة إلى جانب التشاور في الدوحة حول إمكانية إنشاء منظمة لمصدري الغاز الطبيعي تضم، إلى جانب روسيا وقطر، كلاً من الجزائر وإيران وتركمانستان وأوزبكستان وفنزويلا[١٠].

(٩) عرفات، «روسيا والشرق الأوسط: آية عودة؟»

(١٠) Ilya Berman, «The Bear Is Back», National Review Online, (18 Feb 2005), http://www.nationalreview.com/content/bear-back

ونتيجة لتغليب روسيا للعنصر الاقتصادي على الدافع الأيديولوجي، فقد وضعت روسيا مسألة تطوير علاقاتها بإسرائيل ضمن أهم أولوياتها في منطقة الشرق الأوسط، فنجد أنه «خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦، تضاعف حجم التجارة بين روسيا وإسرائيل، فوصل في عام ٢٠٠٦ إلى ١,٥ مليار دولار إلى جانب مليار دولار أخرى على هيئة صفقات من مواد الطاقة. وقد أصبحت روسيا تؤمن لإسرائيل ٨٨٪ من احتياجاتها من النفط الخام الذي تحصل عليه من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، إلى جانب اتفاق الجانبين على زيادة حصة الغاز الروسي في واردات الغاز الإسرائيلية من ١٪ حاليًا إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥»[١١].

والمصلحة الثالثة أمنية حتمتها قواعد الجغرافيا والديموجرافيا؛ إذ يمكن القول إن الشرق الأوسط يمثل حزامًا غير مُحكم الأطراف يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما روسيا مجالاً حيويًا لها وتسخِّر كل إمكانياتها لمنع أي تعدٍّ يهدد تلك المناطق. لذا كان اهتمام موسكو منذ انهيار الاتحاد السوفيتي بشكل خاص بكلٍّ من تركيا وإيران، وذلك لأنهما أكثر دولتين في الشرق الأوسط رغبة في النفاذ إلى هاتين المنطقتين ومحاولة اختراقهما أو السيطرة عليهما، وذلك نتيجة لوجود نوع من الارتباط الديني والعرقي واللُغوي الذي بين هاتيْن الدولتين وبين تلك الشعوب، ناهيك عن أن توثيق العلاقة مع إيران يفيد بقدر ما في إزعاج الولايات المتحدة وفي جني أرباح اقتصادية لا بأس بها من إيران. وبالتالي فإن محاولة التقارب التي سعت إليها موسكو مع إيران كانت تُعتبر إحدى الوسائل الهامة التي استخدمتها روسيا في تحجيم إيران عن استعمال الورقة الإسلامية بين مسلمي روسيا، والذين يقدر عددهم بنحو ٢٠

(١١) عرفات، «روسيا والشرق الأوسط: آية عودة؟»

مليونًا وبالأخص في منطقة القوقاز التي تعاني فيها موسكو مشكلات حادة، علاوة على منطقة آسيا الوسطى التي تعتبرها مجالاً حيويًّا يجب أن يظل مقصورًا عليها(١٢).

كذلك مثّلت مسألة الإسلام العابر للحدود والذي اقترن بفكرة الإرهاب منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت موسكو- بوتين تزيد اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، والعمل على توسيع قاعدتها مع بلدان تلك المنطقة، وهو ما يدفع روسيا للاهتمام المتزايد بتلك المنطقة في الوقت الحالي؛ إن دققنا في المشهد، خصوصًا بعد ثورات الربيع العربي تخوفًا من وصول شعلة تلك الانتفاضات إلى المحيط الحيوي لروسيا في ظل الصعود الإسلامي في الحكم الذي شهدته معظم دول الربيع العربي. وجدير بالذكر أنه لم يقتصر الأمر آنذاك على فتح قنوات بين أجهزة الاستخبارات الروسية ونظيراتها في بلدان الشرق الأوسط العربية، وإنما استطاعت روسيا توسيع علاقاتها مع بلدان المنطقة ومنها إسرائيل والتي تجري معها روسيا منذ ٢٠٠٤ تدريبات مشتركة على مكافحة الإرهاب، ناهيك عن قيام ديمتري كوزاك ـ مبعوث الرئيس بوتين إلى منطقة شمال القوقاز فور تعيينه في مارس ٢٠٠٤ ـ بعدة زيارات إلى إسرائيل أسفرت عن توقيع عدد من الاتفاقيات بشأن مكافحة الإرهاب، من بينها بيع طائرات إسرائيلية بدون طيار إلى روسيا لمراقبة الحدود حول جمهورية الشيشان(١٣).

(١٢) Matthews, «Russia: Making Moves in the Middle East».

(١٣) عرفات، «روسيا والشرق الأوسط: آية عودة؟»

روسيا والنظام الدولي ...
تحولات في الهيكل تخدم الدب الروسي

كانت التحولات التي مرت بـ «روسيا الإمبراطورية»، مع اختلاف مسمياتها، أحد العوامل الرئيسية في تحديد شكل النظام الدولي في مرحلته المعاصرة، وفي تحديد اتجاهات تطوره المحتملة.

يبرز ذلك في إسهام الثورة البلشفية في تقويض دعائم النظام متعدد الأقطاب، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، أو نشأة «النظام ثنائي القطبية» بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وأخيرًا بروز ما بدا أنه نظام أحادي القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. والآن، باتت مؤشرات الصعود في القوة والدور الروسيين من أبرز محددات التحول المحتمل في بنية هذا النظام. ويبدو أنه بات يقع في القلب من هذا التأثير السياسة الروسية تجاه ما اصطلح على تسميته بـ«الربيع العربي».

كشفت التطورات التي شهدها العالم في العقد الأخير عن مجموعة من المؤشرات تبرز، في مجملها، إلى أن النظام الدولي لم يعد مُمهدًا لتقبل قوة واحدة تهيمن عليه، وأنه نَفَض عن نفسه غُبار الأُحادية القطبية، وأعطى الضوء الأخضر لأكثر من قوة للدخول في هذا المعترك من أجل السيطرة، حتى بات الحديث الآن يدور في جميع الأوساط السياسية حول أن النظام الدولي في طريقه إلى نظام «متعدد الأقطاب»، أو كما يطلق

عليه البعض نظام «اللاقطبية»؛ بحيث ستسيطر العديد من القوى على هذا النظام، ولن تعود لأمريكا الهيمنة على مسار النظام كما كان في السابق، على الرغم من أنها ستظل القوة الأكثر تأثيرًا وفاعلية في النظام الدولي.

وفي تقرير لها بعنوان «الاتجاهات العالمية في ٢٠٢٥: تحول العالم»، توقعت وكالة الاستخبارات الأمريكية أن يتراجع النفوذ الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة على مدى العقدين القادمين، وحذرت من تزايد الصراع على الموارد بسبب شح المياه والغذاء، وقالت إن العالم سيكون مسكونًا بـ«الجماعات الإرهابية» التي قد تمتلك أسلحة نووية، كما أكد التقرير، الذي يستند إلى مسح عالمي لخبراء واتجاهات أجراه محللو مخابرات أميركيون، أن الأزمة المالية الحالية هي بداية إعادة توازن اقتصادي عالمي وسيضعف بها دور الدولا ر ليصبح «الأول بين عملات متساوية»[١٤].

كما ألمح التقرير إلى أن «العالم أحادي القطبية انتهى» مع صعود قوى أخرى إلى جانب الولايات المتحدة تنافسها في النفوذ، مشيرًا إلى إمكانية حدوث انتقال تاريخي للثروة من الغرب إلى الشرق. ورغم ترجيحه أن تظل الولايات المتحدة أكثر الأطراف نفوذًا فإنه رأى أن قوتها النسبية حتى في المجال العسكري ستتقلص وسيصبح نفوذها أكثر توترًا.

غير أنه أوضح في نفس السياق أن «صعود الآخرين» قوى عظمى إلى جانب الولايات المتحدة سيجعل من إدارة الأزمات وتجنب الصراعات مسألة أكثر صعوبة، خاصة بوجود النظام الدولي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية وعفا عليه الزمن[١٥].

---

(١٤) تقرير لوكالة الاستخبارات الأمريكية يحمل عنوان، «الاتجاهات العالمية في ٢٠٢٥»، **موقع الجزيرة** (٢١ نوفمبر ٢٠٠٨).
(١٥) المصدر السابق.

وقد استغلت روسيا ذلك التصدع الحادث في النظام الدولي بشكل جلي خلال السنوات العشر الأخيرة والتي بدأت مع وصول فلاديمير بوتين إلى مقعد الرئاسة في روسيا (٢٠٠٠-٢٠٠٨)؛ إذ شهدت تلك الفترة صعود القوة الروسية في المجتمع الدولي سواء على مستوى السياسة الداخلية أو الخارجية، حيث نجح «بوتين» بدرجة كبيرة في تجاوز أزمات روسيا الداخلية والقيام بعملية إعادة هيكلة سياسية واقتصادية، وترسخ ذلك التطور أيضًا مع وصول ديمتري ميدفيديف «رئيس الحكومة الحالي» إلى مقعد الرئاسة الروسية عام ٢٠٠٨، حيث أصدر عدة مبادئ للسياسة الخارجية الروسية أو ما عُرف بمبدأ ميدفيديف وهي خمسة مبادئ تنص على: إعطاء الأولوية للمبادئ الأساسية للقانون الدولي والسعي إلى بناء عالم متعدد الأقطاب، وعدم السعي إلى المواجهة مع دول أخرى، وأن تحمي مواطنيها أينما كانوا، وتطوير روابط مع الأقاليم الصديقة، فضلاً عن خطة فلاديمير بوتين «رئيس الجمهورية الحالي ورئيس الحكومة السابق» الإستراتيجية لإخراج روسيا من تحت الركام لتشكل ثقلاً إقليميًا ودوليًا وهو ما يمكن تحقيقه بطبيعة الحال من خلال القيام بدور مؤثر وفعال في نزع فتيل قضايا الشرق الأوسط وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي تمثل، وبحق، أهم قضايا الشرق الأوسط(١٦).

وجدير بالإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية في نفس تلك الفترة، خلال ولايتي الرئيس جورج بوش، قد ارتبطت بخمس حروب: غزو واحتلال أفغانستان، والعراق، وحرب ٢٠٠٦ في لبنان، وحرب القوقاز، والعدوان على غزة، وقد انتهت هذه الحروب استراتيجيًـا بفشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها. ومن ناحية أخرى فقد مثّلت الحرب الروسية العسكرية ضد جورجيا، تحولاً كبيرًا وانتصارًا استراتيجيًا لروسيا؛ ليس

(١٦) محمد محمود السيد، «أبعاد الصعود الروسي»، **الحوار المتمدن**، العدد ٣٦٠٠ (٧ يناير ٢٠١٢)،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=290615

ضد جورجيا وحسب، فقد كانت تلك مواجهة مع الولايات المتحدة وحلف الأطلنطي، لأنها أحدثت تغيرًا في موازين القوى الإقليمية للمحيط الحيوي الروسي[١٧]. كما هيّأت مناخًا وبيئة دولية جديدة، تمكن دولاً أخرى من التحرك الفاعل ضد الولايات المتحدة وحلف الأطلنطي؛ إذ كان عدم وجود قطب دولي منافس ومعاند للولايات المتحدة أحد أسباب تردد تلك الدول فى مواجهة نفوذ الولايات المتحدة وجبروتها ومظالمها.

مؤشرات الصعود الروسي

برغم الاعتقادات التي سادت في الأوساط السياسية إبان انهيار الاتحاد السوفيتي بأن روسيا لم تعد قطبًا في النظام الدولي ولا حتى دولة مؤثرة فيه، فإن معطيات الواقع الدولي دائمًا ما تفرض تحديات جديدة من شأنها أن تجعل الجميع يعيد النظر في ثوابته ومعتقداته؛ فثمّة حقائق موضوعية ومعطيات جيوسياسية لا تنال منها تغيرات الزمن، فعلى سبيل المثال ورثت روسيا عن سابقتها دولة تعتبر الأكبر في العالم بمساحة هائلة تقدر بـ١٧ مليون كم٢، وقوة بشرية تعدادها نحو ١٥٠ مليون إنسان، وورثت أيضًا الجيش الأحمر، وهو من أقوى جيوش العالم، لديه أكبر مخزون من الأسلحة النووية والذي يقدر بحوالي ١٦٠٠٠ رأس نووي، ولديها ثاني أكبر مخزون عالمي من الصواريخ البالستية، وتحتل المركز الأول في تصدير الأسلحة لأكثر من ٨٠ دولة بما يشكل ٣٠٪ من تجارة السلاح العالمية، وفي مجال الفضاء ما زالت تحتفظ بمكانتها الريادية، ولديها رواد مقيمون في محطة الفضاء الدولية، فضلاً عن أقمارها الاصطناعية التي تجوب فضاء الكرة الأرضية في مجالات التجسس والأبحاث العلمية. كما تُعدّ روسيا من أكبر الدول المنتجة للنفط الخام، والغاز الطبيعي، إضافة إلى مركزها

(١٧) المصدر السابق.

المحفوظ كعضو دائم في مجلس الأمن لديه حق الفيتو. وهذه المعطيات وغيرها كانت من أهم مقومات ودعائم قوة الاتحاد السوفيتي في وقت سابق(١٨).

لكن تبزغ حقيقة أخرى في الأُفق وهي أن امتلاك هذه العناصر ليس كل شيء، ولم يخول لروسيا السيطرة على العالم أو حتى التأثير في مجرياته بالشكل المطلوب؛ ذلك لأن روسيا كانت تعاني من العديد من المشاكل الداخلية والأزمات الاقتصادية منعتها من ممارسة الدور المتوقع منها على الساحة الدولية، إلى أن جاء غورباتشوف وتبنى سياسة «الغلاسنوسنت» بداية لكشف مظاهر ضعفها أمام العالم، ثم سياسة البيروسترويكا لاحقًا، التي اعتقد الناس حينها أنها ترمي للهدم تمهيدًا لإعادة البناء، وتبين أخيرًا أنها ترمي للهدم تمهيدًا للتفكيك، حينئذ بدأت عوامل التفكك والانهيار تطفو على السطح، وخرجت الأمور عن سيطرته مما أدى في النهاية إلى انهيار الاتحاد السوفيتي.

إلا أن روسيا لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا الانهيار وسعت بكل قوة إلى العودة لساحة التنافس الدولي من جديد، مستغلة في ذلك حالة الانهيار التي يمر بها النظام والتفكك التدريجي للولايات المتحدة الأمريكية وضعف قبضتها على العالم، وصعود قوى أخرى دولية (كالصين والهند والبرازيل وغيرها) تأخذ من نصيب ومساحة الولايات المتحدة على أرضية ذلك النظام. وهناك بعض المؤشرات التي توضح ذلك الأمر كالتالي:

(أ) على المستوى السياسي

جاء فلاديمير بوتين بتوجهات جديدة في السياسة الخارجية تسعى إلى إعادة إحياء الدور الروسي في النظام الدولي من جديد، ولكن لا يمكن الجزم بأن تلك التوجهات «الجديدة» تعني تغيرًا جذريًّا في السياسة الخارجية الروسية نحو المواجهة أو التحدي

(١٨) عبد الغني سلامة، «السياسة الروسية في الشرق الأوسط»، **الحوار المتمدن**، العدد ٣٣٣٥ (١٣ إبريل ٢٠١١).

الكامل والصارخ للإرادة الأمريكية في القضايا المختلفة. ويؤكد ذلك مجموعة من الاعتبارات، أهمها رؤية القيادة الروسية للسياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية. وتصريحات بوتين هي انعكاس لإدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية. وفاعلية الدور الروسي تكمن في استعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، وتصحيح الخلل في التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى علاقة متكافئة بين ندين وشريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدّد الأقطاب. وعلى مدى ما يزيد عن عقد ونصف منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وانتفاء التناقض الأيديولوجي بين روسيا والولايات المتحدة اتخذت روسيا خطوات جادة نحو إعادة طرح نفسها كقوة «أوروبية» ذات عمق آسيوي. ومن أبرز ملامح تلك التوجهات:

- العمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة، والنظر إلى تلك القوة وحدها على أنها المحدد لوضع روسيا في السياسة الدولية. وقد عبّر بوتين عن ذلك في خطابه أمام البرلمان الروسي في مايو سنة ٢٠٠٥ بقوله: «إن روسيا دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها، وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص للديمقراطية»[١٩].
- رفض بوتين للسياسة الأمريكية أحادية الجانب، والمطالبة بإنشاء نظام عالمي ديمقراطي أي متعدد الأقطاب، والعمل على تقوية دور القانون الدولي، وذلك في مقابلة صحفية له في يناير سنة ٢٠٠٧. وجدير بالذكر في هذا السياق أن الرئيس بوتين أشار، في مناسبة الانتصار السوفيتي في ستالينجراد على النازية، إلى أن «الأخطار التي شكلتها النازية لم تختف، وإنما اتخذت أشكالاً

(١٩) السيد، «أبعاد الصعود الروسي».

جديدة. فأفكار الرايخ الثالث التي تتسم باحتقار البشر، والسعي للهيمنة على العالم مازالت قائمة»، مما كان يعد إشارة إلى أن الخطر الأمريكي يعادل الخطر النازي(٢٠).

- معارضة روسيا للغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣، حيث أدانت روسيا الضربات الجوية الأمريكية البريطانية على العراق في يناير ويونية ١٩٩٣ وديسمبر ١٩٩٨ وفبراير ٢٠٠١. وكان التأكيد الروسي الدائم على ضرورة الانسحاب الأمريكي من الأراضي العراقية وحل القضية العراقية في إطار الشرعية الدولية ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقي في اختيار حكومته وإدارة شئون بلاده، فروسيا تعي جيدًا أن تحقيق مصالحها الاقتصادية في العراق رهن بتحقيق الاستقرار السياسي(٢١).
- سعي روسيا إلى تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى؛ إذ طالبت الولايات المتحدة بسحب قواعدها العسكرية في أوزبكستان وقيرغيزستان، وبالفعل نجحت من خلال علاقاتها الجديدة مع أوزبكستان في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي فيها.

---

(٢٠) عمرو عبد العاطي، «اللا قطبية: تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية»، **مجلة السياسة الدولية**، http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/1571/%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%83%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9/%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%20-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7-%D9%82%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20.aspx

(٢١) كارن أبو الخير، «عالم بلا أقطاب: الحقائق الإستراتيجية الجديدة في النظام الدولي»، **مجلة السياسة الدولية**، http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/113/1751/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D9%81%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%9F/%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%A3%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%A8.aspx

- بناء شـراكة إستراتيجية مؤسسـية مع الصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تضم دول آسـيا الوسـطى، عدا تركمانسـتان، وشـمل ذلك مشـاركة نفطية لمد خطوط نقل النفط الروسـي مع سـيبيريا إلى الصين، مع السـعي إلى إعطاء المنظمـة بُعـدًا عسـكريًّا. ويصف العديد مـن المحللين في هـذا الصدد أن منظمة شنغهاي تعد بمثابة صفعة للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، فيما يراها آخـرون بمثابة الدرع الموازي للقوة الأمريكية في النظام الدولي متعدد الأقطاب[٢٢].
- الاضطلاع بدور أقوى في منطقة الشـرق الأوسـط، والتحول من سياسة الحياد السـلبي إزاء قضايـا المنطقة إلى سياسـة المبـادرات. وقد أشـار بوتين إلى أنه يسعى إلى تحقيق سياساته الجديدة من خلال الحوار القائم على المساواة بين كل الأطراف وبما يحقق المصلحة العامة للجميع.

(ب) على المستوى الاقتصادي

ورث الرئيس بوتين تركة ثقيلة من الفساد والفوضى وعدم الاستقرار، لذا كانت الخطوة الأولى في سياساته هي العمل على ترسيخ الاستقرار الداخلي وإعادة دور الدولة مرة أخرى، وذلك عبر العديد من العناصر أهمها:

- تعزيـز قـدرة الدولة علـى التدخل في الحيـاة العامة. ومن ذلـك القانون حول «المنظمـات غيـر الحكومية» الذي اعتُمِـد في مطلع العـام ٢٠٠٦، بُغية تحقيق المزيـد مـن مراقبة السـلطات الحكومية الإداريـة لهذه المنظمـات واحتوائها وتقييد حركتها[٢٣].

(٢٢) السيد، «أبعاد الصعود الروسي».

(٢٣) محمد سعد أبو عامود، «روسيا.. حضور جديد في الشرق الأوسط»، **مجلة السياسة الدولية** (يوليو ٢٠١٠).

- تطبيق إجراءات لمكافحة الفساد من خلال الملاحقة القضائية لكبار الفاسدين، وسن التشريعات حول ضبط العلاقة بين موظفي الدولة ورجال الأعمال، وهو ما مهّد الطريق لتوفير كافة الاستثمارات اللازمة لتمويل المشروعات الكبرى التي تحتاجها البلاد.
- استخدام العائدات الناجمة عن ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية في تنمية الاقتصاد ورفع مستوى معيشة المواطنين الروس. وذلك مقابل تخفيض الضريبة على منتجات التكنولوجيا الرفيعة والصناعة التحويلية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ولقد كان ذلك بتعزيز تدخل الدولة الشديد في مجال النفط والغاز، وهذا ما أعطى الدولة دورًا أساسيًّا في المجال الاقتصادي، ومنحها أداة دبلوماسية بالغة الأهمية. وانعكس ذلك في دينامية الاقتصاد الروسي، نظرًا لارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز. ما مكّن العملة الروسية من العودة إلى قيمتها قبل أزمة العام ١٩٩٨، وحرر البلاد من دينها الخارجي (٢٥ مليار دولار) ومنحها احتياطيًّا بالعملات الصعبة بلغ في أواسط العام ٢٠٠٦ قيمة ١٨٥ مليار دولار[٢٤].
- اعتماد سياسة اجتماعية نشطة بفضل فوائض النفط وهذا ما عبَّر عنه في خطابه الرئيس الروسي أمام الكرملين في العاشر من مايو ٢٠٠٦، عندما طرح تطوير سياسات الحماية الاجتماعية والأمن بمثابة أولويات في سياسته الداخلية. وجاء توسيع سياسات الحماية الاجتماعية بتطوير أربعة برامج قومية تتعلق بالصحة والتعليم وبناء المساكن وتنمية الزراعة[٢٥].

(٢٤) نورهان الشيخ، «السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط»، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد ٣٩.
(٢٥) أبو عامود، «روسيا.. حضور جديد في الشرق الأوسط»..

(ج) على المستوى العسكري

كانت إعادة تسليح الجيش الروسي هي أولى الأولويات التي سعى الرئيس بوتين إلى تحقيقها منذ أن تولى مقاليد الحكم في عام ٢٠٠٠، إيمانًا منه بأن العودة الروسية لن تتأتى إلا باكتمال عناصر المنظومة الثلاثية: الاقتصاد المتعافي، الجيش المتماسك، السياسة الحاسمة. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن ميزانية روسيا الدفاعية قد ارتفعت بشكل كبير منذ أن تولى بوتين زمام السلطة. ويبدو أن الاتجاه الصعودي في دخل البلاد من البترول، هو الذي ساعده على ذلك، وقد وصلت تلك الميزانية في عام ٢٠٠٧ لتصل إلى ٣٢,٤ مليار دولار، محققة بذلك ارتفاعًا قياسيًّا في الإنفاق الدفاعي في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي. بالإضافة إلى أن روسيا تتعامل في مجال التسليح مع ٧٠ دولة من بينها الصين وإيران وفنزويلا، كما أنها صدّرت أسلحة بقيمة ٦ مليارات دولار خلال عام ٢٠٠٦.(٢٦)

وفي إطار تحديث وتطوير القوات العسكرية الروسية، فقد أمر الرئيس الروسي السابق (ديمتري ميدفيديف) المؤسسة العسكرية في بلاده بإطلاق عملية واسعة لإعادة تسليح الجيش والأسطول الروسي، والتركيز على تعزيز القوات النووية الروسية في مواجهة الأخطار المحتملة. وأعلن أن هذه العملية ستبدأ عام ٢٠١١، مشيرًا إلى أن موسكو نجحت عام ٢٠٠٨ في التزوّد بتشكيلات أسلحة وتقنيات عسكرية جديدة، وشدّد على أن مهمة تجهيز الجيش بأحدث الأسلحة والتقنيات العسكرية تمثّل أولوية روسية، على الرغم من

---

(٢٦) لمزيد من الإحصائيات في هذا المجال، يمكن الرجوع إلى موقع الأمن العالمي على الرابط، انظر:

Russian Military Budget», GlobalSecurity.org. Reliable Security Information, http://www.globalsecurity.org/»
military/world/russia/mo-budget.htm

الأزمة المالية، في إشارة إلى خطة إستراتيجية أقرّت عام ٢٠٠٨، ونصّت على مراحل لإعادة تأهيل المؤسسة العسكرية وتزويدها بأحدث العتاد حتى عام ٢٠٢٠.[٢٧]

ويعتزم الجيش الروسي تعزيز قواته بأكثر من ٧٠ صاروخًا نوويـًّا، وأنواع متعددة من الأسلحة خلال الأعوام القادمة، بتكلفة تبلغ نحو ١٤٠ مليار دولار؛ حيث تنوي الحكومة إجراء زيادة لموسة في وتيرة التسلّح بالصواريخ الإستراتيجية، وسيحصل الجيش الروسي أيضًا على ٤٨ طائرة مقاتلة، و ٦ طائرات تجسس، وأكثر من ٦٠ طائرة عمودية، و١٤ سفينة بحرية، ونحو ٣٠٠ دبابة[٢٨].

وعلى صعيد الإنفاق العسكري، فقد بلغ هذا الإنفاق ١٧٨٢ مليار روبل (٥٨,٧ مليار دولار)، وفقًا لمؤشرات العام ٢٠١٠، مسجلاً انخفاضًا قدره ١,٤٪ عن العام ٢٠٠٩. بيد أنه أعلى بنسبة ٨٢٪ قياسًا بعام ٢٠٠١.

وعلى خلفية أزمة التسعينيات التي عاشتها روسيا، في ظروف التحوّل الاقتصادي والسياسي الحاد، انخفض الإنفاق العسكري الروسي بصورة كبيرة، حيث تقلص بنسبة ٣٢٪ في الفترة بين ١٩٩٢–١٩٩٨، من ٥,٥٪ إلى ٣,٣٪ من الناتج القومي الإجمالي للدولة. بعد ذلك، ارتفع الإنفاق العسكري الروسي في الفترة بين عامي ٢٠٠٠–٢٠٠٤، بنسبة تقدر بنحو ٦٠٪[٢٩].

---

(٢٧) السيد، «أبعاد الصعود الروسي».

(٢٨) «روسيا تعزز ترسانتها العسكرية بـ٧٠ صاروخا نوويا»، **موقع الجزيرة** (٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨)، http://www.aljazeera.net/news/pages/2a45a15a-cf31-4fed-8561-57ad1d0e748d

(٢٩) عبد الجليل زيد المرهون، «الإنفاق العسكري العالمي»، **موقع الجزيرة** (١ فبراير ٢٠١٢)، www.aljazeera.net/analysis/pages/3c6d8729-5352-45ce-8270-84e838b3006e

وتحتل روسيا، وفقًا لمعطيات العام ٢٠١١، المرتبة الثانية عالميًّا على صعيد القوة العسكرية الإجمالية، وتمتلك روسيا حاليًا ١١ ألف رأس نووي، من النوعين التكتيكي والإستراتيجي، مقابل ٨٥٠٠ رأس للولايات المتحدة. ويبلغ عدد الرءوس النووية، الإستراتيجية والتكتيكية، حول العالم حوالي ٢٠ ألفًا و٥٣٠ رأسًا.

وتشير تصريحات الرئيس بوتين، الذي بدأ في مايو فترة رئاسية جديدة مدتها ست سنوات، إلى نية الروس في استعادة قوتهم العسكرية بقوة في الفترات القادمة لموازاة القوة الأمريكية أو بالأحرى لضمان وجود حائط صدّ حال تعرضهم لأي هجوم؛ إذ أعلن بوتين عن برنامج لإعادة تجهيز القوات المسلحة تبلغ تكلفته ٢٣ تريليون روبل (٧٢٠ مليار دولار) إضافة ٦٠٠ طائرة عسكرية و١٠٠٠ طائرة هليكوبتر. مُضيفًا أن روسيا تحتاج إلى قوة عسكرية أقوى لحمايتها من المحاولات الأجنبية لإذكاء الصراعات حول حدودها[٣٠].

كل تلك العوامل السابق ذكرها مهدت الطريق لروسيا لاستعادة جزء كبير من دورها على الساحة الدولية، وتنطلق روسيا في هذا الدور من الحفاظ على مصالحها في مناطق نفوذها الرئيسية والعمل على فتح أطر جديدة للعلاقات في الفترات القادمة. وهو ما يقودنا إلى النقطة التالية في دراستنا والخاصة بالموقف الروسي من ثورات الربيع العربي انطلاقًا من طبيعة المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط وحدود الدور الذي تمارسه روسيا في تلك المنطقة من العالم.

(٣٠) المصدر السابق.

ثورات الربيع العربي ...
موقف متذبذب وصياغات مترنحة

قبل التطرق إلى استعراض الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي، لا بد من التعرض ابتداءً إلى طبيعة المصالح الروسية في تلك المنطقة؛ حيث كانت المواقف الروسية مبنية، في جزء كبير منها، على أساس تلك المصالح الحيوية، بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى التي سيرد ذكرها لاحقًا في الدراسة، ولهذا سنتطرق إلى محددات الموقف الروسي من تلك الثورات.

أولاً: طبيعة المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط

إن القيمة الجغرافية والإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط فرضت على السياسة الروسية أن تضعها في سُلم أولوياتها واهتماماتها؛ ذلك لأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدًا عن تلك المنطقة الإستراتيجية، لما تمثله من قلب للعالم؛ حيث فيها تتقرر مراكز التوازنات والقوى، فضلاً عن كونها تمثل منصة ارتكاز ورافعة سياسية لأي دور محتمل لأية قوة أمريكية كانت أم روسية أم أوروبية. لذلك تعتقد روسيا أن إمكاناتها وإرثها السياسي وتوجهاتها الحالية تؤهلها لحجز مكان بارز في خارطة تشكل العالم الجديد.

لذا كان يجب على روسيا قبل الدخول في منطقة الشرق الأوسط الملتهب، الولوج عبر سوريا البوابة الشمالية للشرق العربي، ومفتاح الاستقرار فيه، وعبر تركيا الجسر الواصل بين الشرق والغرب، وعبر إيران البوابة الشرقية للمنطقة العربية، وهذه المنطقة التي تجسدها ثلاث دوائر جغرافية متجاورة، تزداد أهميتها مع الوجود الأمريكي في قلبها وأطرافها (العراق وأفغانستان) دون أن نغفل وجود إسرائيل. وفي هذا الصدد تشير المعلقة السياسية لوكالة نوفوستي الروسية «ماريانا بيلينكايا» إلى أن «سياسة موسكو الراهنة لا تعدو عن كونها وسيطًا لبقًا بين أطراف متنازعة، وأن غايتها ليست المواجهة مع أي طرف من أطراف الصراع، وإنما تحقيق الاستقرار هناك»(٣١).

وإذا كانت موسكو في بداية التسعينيات تؤدي هذا الدور شكليـًا، فإن دورها الآن يتجاوز هذا بكثير. إذ كان وصول الرئيس الروسي الحالي (رئيس الحكومة سابقًا) فلاديمير بوتين وزياراته المتكررة للمنطقة العربية نقطة تحول في العلاقات الروسية - العربية، وإيذانًا ببدء حقبة جديدة في السياسة الروسية تجاه المنطقة، تستعيد فيها روسيا مكانتها كفاعل أساسي في شئون المنطقة وقضاياها التي تتزايد حدة وتعقيدًا.

فقد استطاعت موسكو إعادة إطلاق علاقاتها مع حلفائها التقليديين في المنطقة على أسس جديدة، فضلاً عن أن مواقفها في العديد من القضايا الدولية والإقليمية أصبحت أكثر وضوحًا عما كان في السابق، ساعدها في ذلك وجود قيادة واعية ذات

(٣١) «روسيا تتسلح بـ١٦٠٠ طائرة حربية»، **سكاي نيوز** (١٢ أغسطس ٢٠١٢)،
http://www.skynewsarabia.com/web/article/39024/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%AD-%D8%A8%D9%801600-%D8%B7%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%B1%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

رؤية للأولويات الوطنية، ولديها القدرة على تنفيذها وإدارة تبعاتها بكفاءة وانتعاشة اقتصادية مكنتها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياستها الخارجية[٣٢].

ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن؛ فما إن استطاعت روسيا ترتيب أوضاعها في المنطقة، حتى هبّت رياح التغيير لتعصف بكل الأوراق وتطرح ضرورة إعادة ترتيبها من جديد. فثورات الربيع العربي التي بدأت مع نهاية عام ٢٠١٠ في تونس، وامتدت إلى مصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا وسواها من البلدان العربية، توفر فرصًا وتفرض تحديات على روسيا. فالثورات نجحت في فك الارتباط التقليدي بين النخب الحاكمة والولايات المتحدة في بعض البلدان، إلا أنها قد تنجح أيضًا في إنهاء العداء التقليدي بين البعض الآخر والولايات المتحدة، وفي مقدمتها ليبيا وسوريا.

ولاشك في أن هذه التطورات سوف تؤدي إلى بروز متغيرات إقليمية جديدة تمامًا. وكما تشير نورهان الشيخ المتخصصة في الشئون الروسية إلى أنه «بنهاية مرحلة التحول سوف يُعاد تعريف الحلفاء وكذلك الخصوم أو المنافسين، الأمر الذي سيؤثر حتمًا في السياسة الروسية وتحالفاتها. فالمنطقة بأكملها يعاد رسم خريطة القوى والتحالفات بها، وذلك بالنظر إلى التغير السريع والجذري الذي تمر به، والذي سيغير دون شك من حسابات روسيا ومعطيات اتخاذ قرارها الخارجي. ويُعد هذا التغير في حد ذاته تحديًا مهمًا يواجه السياسة الروسية»[٣٣].

(٣٢) نورهان الشيخ، «مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية»، **مجلة السياسة الدولية** (أكتوبر ٢٠١١)..

(٣٣) عمر كوش، «روسيا والثورات العربية»، **موقع الجزيرة** (١٨ سبتمبر ٢٠١١)، http://www.aljazeera.net/analysis/pages/2cb5347c-e4c1-4aa8-9a2e-0545dbebbbaf

ثانيًا: الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي

أظهرت المواقف الروسية حيال ثورات الربيع العربي ممانعة، بل وعداءً مبطنًا أحيانًا وسافرًا في أحيان أخرى، وهو ما يفسره نسق المصالح وحدود الدور الذي تريد أن تلعبه روسيا في منطقة الشرق الأوسط، وطبيعة تعاملها مع المتغيرات والتطورات التي حملتها الثورات والانتفاضات العربية، فضلاً عن أن السمة المتسارعة التي صبغت ثورات الربيع العربي، صعّبت من صياغة دور فعّال وواضح من جانب الدول الكبرى، ومنها روسيا، تجاه تلك الدول. فأنتجت تلك التطورات مواقف متخبطة وغير متناسقة مع بعضها في معظم الأحيان.

وفيما يلي عرض لموقف القيادة الروسية من ثورات الربيع العربي على حدة:

(أ) تونس: يلاحظ المُراقب للمواقف الروسية أن القيادة الروسية لم تهتم، في البداية، بشكل كاف، بما حدث في تونس من متغيرات مع الثورة التي اندلعت في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول من عام ٢٠١٠، إلا أنها عندما فوجئت، كغيرها من الدول، بالسقوط السريع لزين العابدين بن علي في ١٤ يناير ٢٠١١، بدأت موسكو تتحرك بشكل إيجابي وبادرت بتأييد التغيير الديمقراطي في تونس، واتخذت من سقوط هذا النظام خطوة أولى لبناء موقف سياسي خاص[٣٤]. وقد ظهر ذلك بوضوح في خطاب الرئيس الروسي (رئيس الحكومة الحالي) ديميتري ميدفيديف في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في ٢٦ يناير؛ حيث قال: «أعتقد أن ما حدث في تونس كان درسًا كبيرًا للحكومات في جميع أنحاء العالم، وأنه يجب على الحكومات أن تعمل على إحداث نمو وتطوير جنبًا إلى جنب مع مجتمعاتها سواءً في إفريقيا أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية»[٣٥].

(٣٤) الشيخ، «مصالح ثابتة ومعطيات جديدة».
(٣٥) كوش، «روسيا والثورات العربية».

وتلك التصريحات يمكن فهمها بطريقتين؛ الأولى أنها قد تمثل تأييدًا للتغيير الديمقراطي الذي حدث في تونس، وهو ما يتوافق مع موقف الغرب، أما الطريقة الثانية، فيمكن القول أن الكلمات المختبئة في ثنايا الخطاب قد تحمل إشارة غير مباشرة لنظم الحكم في إفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية بأن تأخذ حذرها من رياح التغيير التي تهب على العالم والتي بدأت تنثر رمادها في منطقة الشرق الأوسط، وستنتقل إلى جوارها الجغرافي سريعًا.

(ب) مصر: نالت التطورات التي شهدتها مصر اهتمامًا أكبر من طرف روسيا؛ إذ مع بداية الثورة المصرية أطلق الساسة الروس تصريحات «حذرة»، تعبّر عن عدم رضا وانتقاد مُبطّن لما يجري من حراك احتجاجي، وعن الخشية مما تحمله الثورة من متغيرات؛ حيث أكد الرئيس ميدفيديف ضرورة التوصل لقرار سلمي بشأن الموقف المصري، وهو ما يعبر عن تخوفه مما قد تؤول إليه التحركات الشعبية من تطورات[٣٦].

والمفارقة في الأمر هي أنه كان المفترض أن يشكل إسقاط نظام حسني مبارك فرصة للنظام الروسي، لكي يعيد ترتيب علاقته مع مصر والشعب المصري، وأن يسهم في المساعدة على ولادة نظام جديد يفترق عن النظام السابق، الذي لم يكن تربطه بموسكو أية علاقات مميزة، ووضع كل أوراقه في يد الولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد الرئيس السادات، لكن القادة الروس ظنوا أن نظام حسني مبارك السابق باقٍ بالرغم من كل شيء، فلم يقطعوا اتصالاتهم مع مبارك إلى أن تنحى عن السلطة. واضطرت السلطات الروسية إلى تغيير موقفها بعد نجاح الثورة المصرية في إزاحة نظام مبارك، فجاء الإعلان الروسي بدعم الثورة ورغبة موسكو في التعاون مع النظام الجديد، ولكنه كان إعلانًا متأخرًا، وغير واضح المعالم، ولم يُترجم في خطوات محددة على أرض الواقع.

(٣٦) Mark N. Katz, «Russia and the Arab Spring», Middle East Institute (3 Apr 2012).

(ج) ليبيا: كان الموقف الروسي حيال ثورة ١٧ فبراير الليبية مُشككًا ومُمانعًا، حيث أعلنت روسيا، في أكثر من مناسبة، معارضتها لأي قرار دولي حول ليبيا، وأعربت عن خشيتها من أن يؤدي أي تدخل عسكري في ليبيا إلى دخولها في أُتون الحرب الأهلية، وظهور المتطرفين والذي سيؤدي بدوره إلى حروب تستمر عقودًا كاملة وانتشار العناصر المتطرفة كما جاء على لسان ميدفيديف. كما حذّر رئيس الحكومة آنذاك فلاديميتر بوتين من أن التدخل الأجنبي في ليبيا سيؤدي إلى ظهور الإسلاميين، وهو ما قد يؤثر بشكل سلبي على الأقاليم المحيطة بالمنطقة بما فيها إقليم شمال القوقاز الروسي.

لهذا رفضت روسيا الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل في ٢٧ فبراير ممثلاً شرعيًّا وحيدًا للشعب الليبي، رغم توالي الاعتراف الدولي والعربي به. كما رفضت الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا، رغم كونها تضم نحو٤٠ دولة، بالإضافة لممثلين عن منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي. إلا أنه من ناحية أخرى، أعلن الرئيس الروسي، ديمتري ميدفيديف، أن نظام القذافي فقد شرعيته، ويجب عليه الرحيل، ورفضت موسكو استضافة القذافي في روسيا، حال تنحيه. كما وافقت على قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٠، ولم تستخدم الفيتو ضد القرار رقم ١٩٧٣ كموقف وسط يتضمن دعمًا غير مباشر للثوار، وعزوفًا عن التأييد المطلق للقذافي في مواجهة الثوار وحلف الأطلنطي(٣٧).

وبرغم عدم تأييد روسيا المطلق لنظام القذافي، فإنها انتقدت التدخل الأجنبي في ليبيا في ٢١ مارس ٢٠١١؛ إذ وصف فلاديمير بوتين (رئيس الدولة الحالي ورئيس الحكومة سابقًا) ذلك التدخل بأنه «حملة صليبية»، وهو ما دفع الرئيس ميدفيديف إلى تصحيح ذلك التصريح بعدها بساعتين فقط لعدم إثارة حفيظة الغرب، موضحًا أن روسيا لا تعارض قرار

(٣٧) Ibid.

مجلس الأمن على ليبيا. وفيما رأى بعض المراقبين أن هذا الموقف يُعد دليلاً دامغًا على الخلاف البيّن في التوجهات بين بوتين وميدفيديف، رأى آخرون «خصوصًا المراقبين الروس» أن هذا الخلاف مُفتعل ومتفق عليه بين الطرفين ليس لإرضاء الجمهور المحلي الروسي فقط، بل للاقتراب من الغرب في توجهاته أيضًا وعدم إثارة غضبته[٣٨].

ونتيجة لذلك اعترفت روسيا بالمجلس الانتقالي الوطني «طرفًا مفاوضًا» وشريكًا شرعيًّا في المحادثات حول مستقبل ليبيا؛ حيث أعلن الرئيس ميدفيديف في قمة مجموعة الثماني G٨ في ٢٧ مايو أنه «يجب على القذافي أن يرحل» وعُرضت جهود للوساطة بين السلطات الليبية والثوار، والتي بدأت باستقبال موسكو ممثلي الحكومة الليبية وممثلي المعارضة، أعقب ذلك عدة لقاءات عقدها ميخائيل مارجيلوف، المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشئون التعاون مع البلدان الإفريقية ومبعوثه الخاص للتسوية بليبيا، مع ممثلي المجلس الانتقالي، ورئيس الوزراء الليبي، ووزير الخارجية خلال شهر يونية ٢٠١١.[٣٩]

وعلى الرغم من إسراع العديد من الدول العربية والأجنبية إلى الاعتراف بالمجلس الانتقالي كسلطة شرعية في البلاد، عقب وصول الثوار إلى طرابلس، كان هناك تأنٍّ واضح من جانب موسكو في الإقدام على هذه الخطوة، وأعلنت الخارجية الروسية: أن «الوضع في ليبيا لا يزال غامضًا». وأعلن الرئيس الروسي أنه «بالرغم من نجاحات الثوار وهجومهم على طرابلس، فإن القذافي وأنصاره لا يزالون يحتفظون بنوع من النفوذ وبعض القدرات العسكرية، وأنه لا يزال هناك سلطتان في ليبيا، وروسيا

(٣٨) الشيخ، «مصالح ثابتة ومعطيات جديدة»..
(٣٩) «Russia and the Arab Spring»

تعول على التوصل إلى اتفاقات حول وقف إطلاق النار بين الجانبين المتنازعين»[٤٠]. ثم عادت واعترفت بالمجلس الانتقالي ممثلاً شرعيًّا ووحيدًا للشعب الليبي وسلطة حاكمة في ليبيا، وذلك في الأول من سبتمبر ٢٠١١.

(د) البحرين: حاولت روسيا أن تتوارى عن الأنظار، إن جاز التعبير أثناء الاحتجاجات السياسية الصاخبة التي اجتاحت البحرين، والتي أطلقت شرارتها الأغلبية العربية الشيعية ضد الأقلية السّنية الحاكمة. كذلك توارت عن الأنظار عندما اتخذت تلك الاحتجاجات منحًى عنيفًا من قِبَل الأمن البحريني تجاه المتظاهرين، بمساعدة قوات السعودية ودولة الإمارات. وفي مارس ٢٠١١ أعلن وزير الخارجية الروسي أن «تلك الاحتجاجات تعد شأنًا داخليًّا ولابد أن يُحل عن طريق الحوار»، لكنه لم يعترض في نفس الصدد حينما تم فض تلك الاحتجاجات بالطرق العنيفة. وفي يناير ٢٠١٢ زار النائب الأول لرئيس الوزراء الروسي «فيكتور زوبكوف» البحرين لبحث إمكانية إنشاء خط خدمات جوي مباشر بين موسكو والمنامة بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين وكأن شيئًا لم يكن[٤١].

واستمرت روسيا في علاقتها مع المملكة البحرينية على نفس النهج؛ حيث أشاد ناطق في وزارة الخارجية الروسية بجهود البحرين الرامية إلى استقرار الوضع في البلاد، وذلك في تعليقه على التقرير الختامي الذي قدمته لجنة البحرين الوطنية التي تعمل على تطبيق التوصيات المعدة جراء التحقيق المستقل في أحداث فبراير/ شباط – مارس/ آذار عام ٢٠١١.

(٤٠) الشيخ، «مصالح ثابتة ومعطيات جديدة».
(٤١) Katz, «Russia and the Arab Spring».

ويبرز التقرير، بصورة خاصة، بناءً على ما ورد على لسان الناطق، تقدمًا في مسألة تنفيذ الحكومة لتلك التوصيات في مجال التشريع ومجال حماية حقوق الإنسان وإصلاح نظام الآمن والسلطة القضائية في البلاد.

وتقول وزارة الخارجية الروسية: «سبق لروسيا أن قيمت إيجابيًّا جهود القيادة البحرينية بغية استقرار الوضع الداخلي في البلاد. ونود الإشارة بصورة خاصة إلى أهمية الحوار الوطني المستمر بصفته الأداة الوحيدة والممكنة لحل المشاكل القائمة في المجتمع البحريني»(٤٢).

وقد كادت التصريحات التي أطلقها المندوب الروسي الدائم في جلسة مغلقة لمجلس الأمن حول البحرين والتي أشار خلالها أنه «لا يوجد تقدم ملحوظ في الإصلاحات التي تقوم بها المملكة بعد الاحتجاجات الأخيرة»، أن تؤثر بشكل سلبي في العلاقة بين البحرين وروسيا، إلا أن زيارة «فيكتور سميرنوف»، سفير روسيا الاتحادية لدى البحرين، للمملكة، في ١٢ أغسطس ٢٠١٢، كان لها عظيم الأثر في احتواء الموقف قبل أن يتفاقم؛ إذ أكد أن ما ورد على لسان المندوب الروسي الدائم في جلسة مغلقة لمجلس الأمن على مستوى المندوبين؛ لا يعبر إطلاقًا عن الموقف الروسي الرسمي الذي يدعم مملكة البحرين والخطوات الإصلاحية لجلالة الملك(٤٣).

كما نفى السفير الروسي بشكل قاطع، في لقاء جمعه بوكيل وزارة الخارجية السفير عبد الله عبد اللطيف وصدر بشأنه بيان من وزارة الخارجية، صدور أي تصريحات

(٤٢) Ibid.

(٤٣) «الخارجية الروسية: روسيا تشيد بجهود البحرين الرامية إلى استقرار الوضع في البلاد»، **روسيا اليوم** (٢٢ مارس ٢٠١٢)، http://arabic.rt.com/news_all_news/news/581386/

أو مواقف رسمية جديدة من بلاده عن هذا الموضوع، مشيرًا في هذا الشأن إلى أن روسيا الاتحادية تحرص على تنمية وتطوير علاقات الصداقة المتينة التي تربطها مع مملكة البحرين في مختلف المجالات، مؤكدًا أن مواقف موسكو واضحة ومعلنة على موقع وزارة الخارجية الروسية والتي هي فقط من صلاحيات رئيس الجمهورية ووزير الخارجية ونائبه، وأن أي تصريحات أخرى حتى وإن كانت من مسئولين فهي لا تعبر عن الموقف الرسمي الروسي(٤٤).

(هـ) اليمن: حاولت روسيا، مثلها مثل الغرب، أن تحافظ على علاقتها بكلٍّ من المعارضة اليمنية الصاعدة والنظام الحاكم في اليمن؛ حيث لم تتدخل لترجيح كفة طرف على حساب الطرف الآخر. وقد دعا وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف» في إبريل ٢٠١١ الأحزاب المعارضة في اليمن للوصول إلى حل. وفي أوائل يونية دعا إلى قبول وثيقة مجلس التعاون الخليجي المقترحة للخروج من الأزمة، والتي بدورها تقضي بتنحي الرئيس علي عبد الله صالح وحاشيته مقابل الحصانة. كذلك لم ترغب موسكو في التورط بشكل مباشر في الأحداث المتصاعدة داخل الجمهورية اليمنية، وكانت تتبع جهود المملكة السعودية في الوساطة وحل النزاع بين المعارضة والنظام الحاكم، وأن يغادر الرئيس صالح إلى السعودية خصوصًا بعد أن أُصيب في هجوم من المعارضة في ٣ يونية ٢٠١١.

في أوائل فبراير ٢٠١٢ أشادت وزارة الخارجية الروسية بالانتقال السلمي للسلطة من الرئيس علي عبد الله صالح إلى نائبه عن طريق الانتخابات؛ حيث إن الأخير كان المرشح الوحيد في تلك العملية(٤٥).

(٤٤) «السفير الروسي: تصريح مندوبنا بمجلس الأمن بشأن البحرين لا يعبر عن الموقف الرسمي»، **الوسط**، العدد ٣٦٢٨ (الإثنين ١٣ أغسطس ٢٠١٢)، http://www.alwasatnews.com/3628/news/read/694150/1.html

(٤٥) المصدر السابق.

وقد أعلن ألكسندر لوكاشيفيتش، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية يوم الخميس ٣١ يناير ٢٠١٣، أن روسيا تنوي مواصلة تقديم المساعدة اللازمة للقيادة اليمنية في تحقيق عملية السلام في البلاد، وأكد، في مؤتمر صحفي له، أن «بعثة مجلس الأمن الدولي زارت الجمهورية اليمنية يوم ٢٧ يناير، وتواصلت مع قيادة البلاد، بما في ذلك مع الرئيس عبد ربه منصور هادي. وجرت مناقشة سبل التحول السياسي المستمر في البلاد، والوضع الأمني بالإضافة إلى الوضع في المجالين الاقتصادي والإنساني». وأضاف لوكاشيفيتش أن «الاختلافات في مواقف الأطراف اليمنية من آليات التسوية السياسية الداخلية، فيجب تسويتها في إطار الحوار الوطني حصرًا، وعلى أساس الاتفاقات المتوصل إليها سابقًا وقرارات مجلس الأمن الدولي، وأن الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي بحق أولئك الذين يعرقلون المصالحة الوطنية، يجب أن تقر وفقًا للحالة المعينة في البلاد ومدى تأثيرها على السلم والأمن في المنطقة»[٤٦].

وهنا تؤكد الخارجية الروسية مرة أخرى على ضرورة الحوار كآلية أساسية في التوصل إلى اتفاق يرضى جميع الأطراف في اليمن، وهنا يمكننا الإشارة إلى أن الجانب الروسي يشارك بنشاط في العملية السياسية اليمنية، وذلك بصفته إحدى الجهات الضامنة لتنفيذ اتفاقيات الرياض والشاهدة على توقيعها، ولهذا يخلق لنفسه دورًا سياسيًّا واضحًا وفعّالاً في ضمان تنفيذ الإصلاحات السياسية داخل الجمهورية اليمنية، وهو ما يستدعي دورًا أكبر في منطقة الشرق الأوسط في ظل اختلال توازن القوى العالمي وظهور مساحات كبيرة على أرضية النظام الدولي الجديد.

(٤٦) Katz, «Russia and the Arab Spring».

(و) سوريا: أما ونحن بصدد الحديث عن الموقف الروسي من الأزمة السورية، فيجب التوقف قليلاً؛ لأنه يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لروسيا، وكان الموقف من البداية واضحًا تجاه سوريا أنها بشكل، مباشر أو غير مباشر، تدعم نظام بشار الأسد، حتى وإن كانت تدين القمع الذي يقوم به الأسد تجاه المتظاهرين الذين يطالبون برحيله، على مستوى التصريحات فقط. وتقف القيادة الروسية أمام المجتمع الدولي كله في هذا الموقف؛ حيث تمنع صدور أي قرار يدين النظام أو يفرض عقوبات دولية عليه، حيث أعلن الرئيس الروسي ديميتري ميدفيديف في أواخر مايو ٢٠١١ عن رفض روسيا للعقوبات التي يفرضها مجلس الأمن على النظام السوري. وفي أوائل يونية حذّر وزير الخارجية لافروف المجتمع الدولي بعنف من السماح بأي استفزازات تهدف إلى تأمين حدوث تغيير للنظام الحاكم في سوريا، مضيفًا: «إننا نعتقد بوجوب قمع تلك التظاهرات». ومن ثم اتضح أن روسيا لن تسمح لمجلس الأمن بالتدخل العسكري في سوريا(٤٧).

وقد قُوبل هذا الموقف الروسي بسخط جموع المحتجين والمنتفضين في سوريا، الذين أحرقوا الأعلام الروسية في العديد من المدن السورية، في سابقة لم تسجل قط من قبل، وخصصوا يوم الثلاثاء ٢٠١١/٩/١٣ كيوم غضب على روسيا.

كما عرقلت روسيا وبجانبها الصين أيضًا تمرير قرار مجلس الأمن الدولي الساعي لفرض عقوبات اقتصادية على نظام الأسد. وكانت موسكو رافضة صراحة لأي تدخل خارجي في سوريا أو حتى في نقل السلطة من بشار الأسد إلى نائبيْه كما حدث في اليمن(٤٨).

---

(٤٧) «الخارجية الروسية: ننوي مواصلة مساعدة القيادة اليمنية في تحقيق عملية السلام بالبلاد»، **روسيا اليوم** (٣١ يناير ٢٠١٣)، http://arabic.rt.com/news_all_news/news/606525/

(٤٨) Ruslan Pukhov, «Why Russia Is Backing Syria?» International Business Times (2 Oct 2012).

وأشار «نجيب جادبيان» من المعارضة السورية في المجلس الوطني لقناة «الحرة» في ٣ فبراير ٢٠١٢ إلى وجود محادثات بين المجلس الوطني والروس لطمأنتهم بأن «العلاقات الروسية السورية ستستمر بعد سقوط نظام الأسد وتشكيل حكومة جديدة في دمشق»[٤٩]، وهذا يجب أن يدفع روسيا لأن تلعب دورًا حياديًّا في الصراع بين النظام والمعارضة السورية، لكن هذا لم يحدث ومازالت روسيا تدعم نظام الأسد، وهو ما يدفع للتساؤل حول الأسباب وراء هذا الدعم المستميت لنظام يقمع المواطنين ويستخدم كافة أساليب العنف المختلفة من أجل قتل المواطنين، **ويمكن الإشارة إلى أبرز تلك الأسباب في النقاط التالية:**

أولاً: يرى بعض المراقبين، خصوصًا الروس منهم، أن سبب دعم روسيا لنظام الأسد هو شعورها بالخيانة فيما حدث مع ليبيا في ٢٠١١؛ حيث إنه بعد امتناع روسيا والصين عن التصويت في مجلس الأمن على قرار فرض حظر جوي على ليبيا، دعمت الولايات المتحدة وحلف الناتو نشاط المعارضة الليبية التي استطاعت في نهاية المطاف الإطاحة بنظام القذافي وتشكيل حكومة جديدة، وهو ما عكسه قول لافروف في أغسطس ٢٠١١ بأن «روسيا ستقوم بكل ما في وسعها للحيلولة دون تكرر سيناريو ليبيا في سوريا»[٥٠]؛ حيث خشيت موسكو من السماح بتمرير قرار مماثل ضد سوريا وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تدخل مماثل لحلف الناتو وستكون النتائج بالضرورة مماثلة. وهو ما كان سيؤدي في نهاية الأمر إلى فقدان موسكو لأقرب حلفائها في منطقة الشرق الأوسط وهي سوريا. ومن ثم فإن السبب الأول مرتبط بحالة التحول في هيكل النظام الدولي بشكل عام ومحاولة روسيا الحفاظ على دور لها يرتبط بحجمها كدولة عظمى في نظام دولي متعدد الأقطاب.

(٤٩) Ibid.

(٥٠) «US and Russia Back Bid to find End to Syrian War», The Telegraph (21 Dec 2012), http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/9761845/US-and-Russia-back-bid-to-find-end-to-Syrian-war.html

ثانيًا: المصالح الاقتصادية الروسية في سوريا؛ فقد ذكرت صحيفة موسكو تايمز مؤخرًا أن الاستثمارات الروسية في البنية التحتية والطاقة والسياحة السورية بلغت ١٩,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى عقود تسلح بلغت قيمتها ٤ مليارات دولار، فضلاً عن عقود الدفاع الروسية مع سوريا والتي تصل قيمتها إلى حوالي ٥,٥ بليون دولار، معظمها لتحديث القوات الجوية في سوريا والدفاعات الجوية، كما نجد أن صادرات الأسلحة الروسية إلى سوريا في عام ٢٠١١، بلغت ١ مليار دولار[٥١]، وقد أشارت وكالة رويترز إلى وجود زيادة في الشحنات من الأسلحة الصغيرة منذ بداية الانتفاضة.

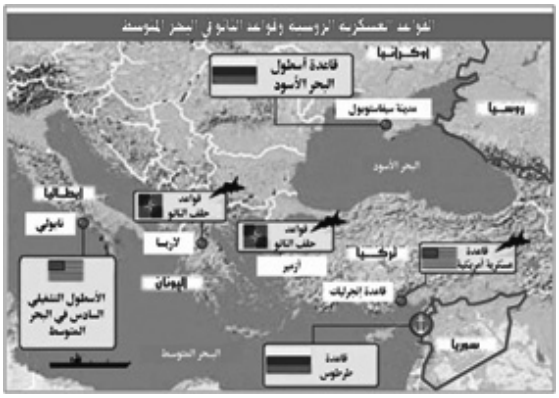

ويشير الكاتب البريطاني ديفيد هيرست في مقاله بصحيفة غارديان البريطانية، إلى أن وزير الخارجية الروسي عارض فكرة فرض حظر على بيع الأسلحة لسوريا، متعللاً بأنه من غير المنصف توقع عدم رد الحكومة السورية على الاضطرابات، وهذه - حسب هيرست - ليست كلمات جوفاء؛ إذ ذكرت القناة الروسية، التابعة للدولة، (روسيا اليوم) في محطتها الناطقة باللغة الإنجليزية، أن موسكو سترسل حاملة الطائرات أدميرال كوزنيتسوف، ترافقها سفينتان حربيتان في جولة لمدة شهرين بالبحر الأبيض المتوسط، وستتوقف في ميناء طرطوس السوري. وجدير بالذكر في هذا الصدد أنه تم تزويد هذا الميناء بحوالي ٦٠٠ من الفنيين الروس

(٥١) Primoz Manfreda, «Why Does Russia Support the Syrian Regime: Blocking Regime Change in Syria», Middle East Issues, (5 May 2012).

يعملون منذ بداية الأزمة في سوريا لتجديده؛ ليستخدم كقاعدة للسفن الروسية. وقالت روسيا اليوم: «إن الجولة كانت مقررة منذ وقت طويل، ولكن لا أحد يمكنه أن يغفل عدم ربط ذلك مع تواجد حاملة الطائرات الأميركية الحديثة «جورج بوش» قبالة الساحل السوري، كما وصلت أيضًا شحنة من صواريخ كروز الروسية يانخونت المضادة للسفن لنفس الميناء»(٥٢).

والمعروف أن نشر روسيا قطعها البحرية لا يوازي بحال من الأحوال ما لدى حلف شمال الأطلسي في هذا المجال، لكن المحاولات الروسية المعلنة للحفاظ على ذلك الميناء بل وسعيها لإصلاحه وصيانته بالشكل الذي يجعله جاهزًا في أية لحظة من شأنه أن يرسل رسالة مباشرة إلى الغرب بأن روسيا لن تتخلى عن قواعدها العسكرية في سوريا وكذلك مصالحها الاستثمارية هناك، ووفقًا لمصادر روسية فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا وسوريا حوالي ١,٩٧ مليار دولار في عام ٢٠١١ بنسبة ٥٨٪(٥٣).

ثالثًا: التخوف من انتشار عدوى الثورات العربية إلى المحيط الحيوي لروسيا؛ إذ إن المخاوف الروسية في هذه النقطة بالأساس هي مخاوف جيوإستراتيجية، تخشى من انتقال عدوى الحرب الأهلية إن وقعت في سوريا إلى مقاطعات روسيا نفسها في داغستان ومناطق القوقاز الشمالية. فلو أن تمردًا إسلاميًّا مطالبًا بالاستقلال شب في داغستان، فإن الهزات الارتدادية لذلك قد تنفجر كالقنبلة التي تتناثر شظاياها من المعدن الساخن والأشخاص في أرجاء جنوب روسيا(٥٤).

---

(٥٢) Ibid.

(٥٣) Pukhov, «Why Russia Is Backing Syria?»

(٥٤) Alberto Riva, «Why Russia Is Backing Assad›s Regime In Syria», International Business Times (2 Oct 2012) http://www.ibtimes.com/why-russia-backing-assads-regime-syria-799087.

فضلاً عن انتشار الراديكالية الإسلامية «السُنية»، والتي تدعمها السعودية وقطر بشكل كبير، سيفتح الطريق أمام ظهور القاعدة بشكل رسمي في الدول العربية مما سيؤدي إلى التآكل من مركز روسيا بقوة عظمى في العالم وذلك لأنها تنظر للثورات العربية على أنها تطهير الطريق إلى السلطة للإسلاميين تمامًا، وهذا سيحد من التدخل الغربي في شئون البلاد العربية بصفة عامة وروسيا بصفة خاصة، وخاصة أن روسيا عانت كثيرًا من الإرهاب والتطرف على يد الإسلاميين في شمال القوقاز(٥٥).

ويُعزز من أهمية هذه النقطة ما جاء على لسان وزير الخارجية الروسية لافروف، الذي أكد أن «سوريا من أهم الدول في الشرق الأوسط، وأن زعزعة الاستقرار هناك ستكون له عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدًا عن سوريا نفسها»(٥٦). فروسيا ترى أن سوريا بمثابة «حجر زاوية» في أمن منطقة الشرق الأوسط، وعدم استقرار الوضع فيها أو نشوب حرب أهلية سيؤدي بدوره حتمًا إلى زعزعة الوضع في بلدان مجاورة، خاصة في لبنان، ويؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها، وتهديد حقيقي للأمن الإقليمي. بالإضافة إلى أن تلك التغيرات التي تحدث في العالم العربي ستهدد مستقبل أنظمة دول آسيا الوسطى، وخاصة الدول الحليفة لها مثل أذربيجان وكازاخستان وطاجيكستان وبيلاروسيا والشيشان وسواها.

لكن برغم الدعم الروسي السياسي والدبلوماسي والعسكري لنظام الأسد، فإن روسيا تكرر دعواتها أمام المجتمع الدولي لوقف العنف في سوريا ومواصلة إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية عميقة، بل وصل الأمر في بعض الأحيان إلى تحذير

(٥٥) Shivani Handa, «Russia in the Middle East: Exploring Russia's regional relationships and influence», British American Security Information Council (November 2012).

(٥٦) الشيخ، «مصالح ثابتة ومعطيات جديدة».

الرئيس ميدفيديف من أن موسكو قد تغير موقفها تجاه دمشق، في حال فشل الرئيس الأسد في إقامة حوار مع المعارضة، وأنه «ينتظر الأسد مصير محزن إذا لم يبدأ حوارًا مع المعارضة ويباشر الإصلاحات»(٥٧).

والمتتبع لتصريحات المسئولين الروس بشأن الوضع الحالي في سوريا، يجد اختلافًا في نبرة التعامل مع الأوضاع؛ فأحيانًا، ينبري أحد المسئولين ليتحدث عن عدم إمكانية انتصار النظام عسكريـًا . وأحيانًا أخرى، يتحدث مسئول كبير عن إمكانية انتصار المعارضة المسلحة، وهذا يعني تغيرًا واضحًا وجوهريـًا في اللهجة الروسية للتعامل مع الأزمة السورية المتفاقمة بعد سنتين كاملتين من التأييد المطلق المباشر وغير المباشر(٥٨). كما نجد أيضًا أن دعوات الحوار بين النظام والمعارضة تلقى تأييدًا بالغًا من جانب روسيا، مثلها مثل دعوات التسوية، فقد أعلن غينادي غاتيلوف، نائب وزير الخارجية الروسي يوم ١ فبراير٢٠١٣ أن موسكو تؤيد ضرورة عقد اجتماع «مجموعة العمل حول سورية جنيف ـ ٢»، لحل الأزمة القائمة في البلاد، وكان المسئول الروسي قال في وقت سابق: «إن روسيا مستعدة لإجراء لقاء على أي مستوى»، معيدًا للأذهان: «كان هناك لقاءان على مستوى ثلاثي: روسيا والولايات المتحدة والمبعوث الإبراهيمي، وبحثنا في إطار مجلس الأمن المسألة السورية واقترحنا عقد لقاء ثانٍ لمجموعة العمل بما يعرف بـ جنيف ـ ٢». وأوضح غاتيلوف أن «هدفنا يتمثل في مناقشة تطبيق محدد لبنود إعلان جنيف». كما رحّب

(٥٧) Handa, «Russia in the Middle East».

(٥٨) «مدفيديف: ينتظر الأسد مصير محزن إذا لم يبدأ حوارًا مع المعارضة ويباشر بالإصلاحات»، **روسيا اليوم** (٥ أغسطس ٢٠١١)، http://arabic.rt.com/prg/telecast/656603-%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%81_%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AF_%D9%85%D8%B5%D9%8A%D8%B1_%D9%85%D8%AD%D8%B2%D9%86_%D8%A7%D8%B0%D8%A7_%D9%84%D9%85_%D9%8A%D8%A8%D8%AF%D8%A3_%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7_%D9%85%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9_%D9%88%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%B1_%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA/

بتوسيع دائرة المشاركين بدعوة دول أخرى كإيران والسعودية باعتبارهما لاعبين هامين في عملية التسوية السورية وهما يستطيعان الإسهام بشكل إيجابي في هذا العمل»[٥٩].

ثالثًا: محددات الموقف الروسي من الربيع العربي

على مدى السنوات العشر الماضية، استطاعت روسيا إعادة بناء علاقاتها مع عدد كبير من الدول العربية، تتضمن حلفاءها التقليديين، وفي مقدمتهم سوريا وليبيا والجزائر، والشركاء الجدد، مثل دول الخليج والأردن. وأصبح لروسيا مصالح حقيقية تسعى للحفاظ عليها وتنميتها، حتى مع تغيير النظم الحاكمة في بعض الدول العربية في عقب الثورات. فروسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمني أو عسكري ينافس الوجود الأمريكي المكثف في المنطقة العربية، وإنما تسعى إلى شراكة إستراتيجية بالمعنى الاقتصادي والتقني، ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا، وعائد تنموي حقيقي لدول المنطقة.

ويحتل التعاون والتنسيق في مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية، وحوله تتمحور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسي مع الدول العربية، لاسيما دول الخليج العربي، ويلي ذلك أوجه التعاون الأخرى، سواء في المجال التقني أو الاقتصادي أو الإستراتيجي العسكري. فقطاع الطاقة يمثل أحد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح العربية والروسية، وهو جوهر الشراكة العربية – الروسية في المستقبل والدعامة الأساسية لها.

(٥٩) «مسؤول روسي: نؤيد دعوة إيران والسعودية إلى لقاء لتسوية الأزمة السورية»، **روسيا اليوم**،
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/606568/

إن روسيا تنظر إلى دول الخليج، لاسيما السعودية، كحليف لها في سوق الطاقة العالمية، وليست منافسة لها، ويتم التنسيق والتعاون بين روسيا والدول العربية في مجال الطاقة في إطار محورين أساسيين؛ أولهما: الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج، خاصة أن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب. ثانيهما: الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي والإقبال الشديد من جانب شركات النفط الروسية على الاستثمار في قطاع النفط في الدول العربية، من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج(٦٠).

تمتلك روسيا التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيماوية؛ حيث تعد روسيا من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم من خلال ١٥ شركة كبرى بفروعها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. وتعد الشركات الروسية، خاصة «لوك أويل» و«غاز بروم»، من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة. وهناك العديد من المشروعات التي بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية، والتي تعد نواة لتطوير التعاون في هذا المجال، وفي مقدمتها السعودية، ومصر، والجزائر، والسودان، وسوريا، وليبيا.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تمثل المنطقة العربية سوقًا مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية والمعمرة، مثل الالآت والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب. وفي عام ٢٠٠٦، بلغ التبادل التجاري بين روسيا والدول

(٦٠) المصدر السابق.

العربية ٥,٥ مليارات دولار. وتأتي مصر والجزائر والمغرب في مقدمة الشركاء التجاريين لروسيا في المنطقة، وعادة ما يميل الميزان التجاري لصالح روسيا بفارق كبير جدًّا[٦١].

كذلك، تسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة، ليس انطلاقًا من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية، ولكن نظرًا لما تمثله عوائدها من مورد مهم للدخل القومي، وذلك ليس فقط لحلفائها التقليديين في المنطقة، لاسيما سوريا والجزائر وليبيا واليمن، ولكن من خلال فتح أسواق جديدة في الأردن ودول الخليج العربي، والتي تعد سوقًا تقليدية للولايات المتحدة والدول الغربية. وتتعاظم المصالح الإستراتيجية الروسية في الحالة السورية، بالنظر إلى الأهمية الإستراتيجية لقاعدة طرطوس البحرية السورية التي تستخدمها القوات البحرية الروسية، والتي تعد قاعدة التموين الوحيدة للأسطول الروسي في منطقة البحر المتوسط[٦٢].

يُضاف إلى ذلك عشرات المشروعات المشتركة التي تم الاتفاق والتعاقد بشأنها، وتقدر قيمة عقودها بمليارات الدولارات، وستتأثر حتمًا إما بالإلغاء أو التأجيل، نتيجة موجة عدم الاستقرار التي تجتاح الدول العربية. وعلى ضوء التداعيات السلبية المتوقعة لهذه الثورات على المصالح الروسية، أكدت موسكو أنها تريد استقرار الأوضاع في بلدان الشرق الأوسط؛ لأن أية قلاقل في المنطقة تضر إضرارًا مباشرًا بمصالح روسيا.

(٦١) نورهان الشيخ، «السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط».

(٦٢) الشيخ، «مصالح ثابتة ومعطيات جديدة».

مستقبل الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط

إن مستقبل الدور الروسي مرهون بمُعطيات الحاضر، ومبني بالأساس على تاريخية العلاقات والتفاعلات بين منطقة الشرق الأوسط وروسيا. وإذا كانت المُعطيات متقلبة وغير واضحة، نتيجة لتطورات الأحداث، فإن تحديد ملامح المستقبل يخضع، بقدر كبير، لطبيعة التحليل والربط بين المتغيرات الحالية وإمكانية تغيرها مستقبلاً. ولا يمكن إنكار أن الطرفين الروسي والعربي في احتياج للتعاون فيما بينهما بصرف النظر عن تباين المصالح والأهواء الخاصة بأيٍّ منهما، فالطرف الروسي يمثل دون شك شريكًا أساسيًّا في تحقيق النهضة العربية؛ إذ لديها الخبرة والتكنولوجيا والرغبة في تقديم مساعدة حقيقية وفعالة. كما أن هناك استجابة وإقبالاً واضحيْن من جانب الدول العربية للتعاون مع روسيا، وقد شهد العقد الماضي تطورًا ملحوظًا وإيجابيًّا في العلاقات العربية – الروسية.

هذا بالإضافة إلى أن روسيا أكثر ميلاً واستعدادًا للتعاون مع «العالم العربي» ككيان إقليمي، وهي بذلك تختلف في موقفها عن دول كبرى أخرى، ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربي، وتسعى إلى إذابته في كيان أكبر «شرق أوسطي» أو «متوسطي» غير متجانس أو محدد الهوية. ويتضح ذلك ليس فقط في تصريحات القادة الروس، وإنما في إجراءات وسياسات فعلية، أبرزها زيارة بوتين لمقر جامعة الدول العربية، أثناء زيارته للمنطقة في إبريل ٢٠٠٥، والتي كانت لها دلالة خاصة حول أهمية العالم العربي لروسيا، ثم زيارة رئيس الحكومة الروسي الحالي ديمتري ميديفيديف للجامعة وخطابه بها في

يونية ٢٠٠٩، وتأكيد موقف روسيا الداعم لوحدة الصف العربي وللعمل العربي المشترك، خلافًا لقوى كبرى أخرى تجد مصالحها في ضرب الوحدة العربية[٦٣].

فإذا ألقينا نظرة عابرة على أبرز مجالات التعاون بين روسيا ومنطقة الشرق الأوسط قبل ثورات الربيع العربي، فنجد أنه فيما يتعلق بمجالات الطاقة وتكنولوجيا الفضاء وتطوير البنية الصناعية العربية على سبيل المثال، نجد أن هناك آفاقًا واسعة للتعاون الروسي- العربي؛ حيث بدأ هذا التعاون بالفعل على نطاق محدود بما لا يتفق مع احتياجات الدول العربية، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم تقني في هذا المجال، إلا أنه يفتح أفقًا في المستقبل لتنمية وتطوير تلك العلاقات. ومن أمثلة التعاون في تلك المجالات الاتفاقية الخاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في مارس ٢٠٠٨ بين مصر وروسيا، وبين روسيا والأردن في مايو ٢٠٠٩ لإنشاء المفاعلين النوويين الصناعي والتجريبي في الأردن، كذلك الاتفاق بين روسيا وليبيا في عام ١٩٩٧ على تطوير مركز الأبحاث النووية في تاجورا غرب طرابلس[٦٤].

هذا بالإضافة إلى التعاون القائم بين روسيا وعدد من الدول العربية في مجال تكنولوجيا الفضاء، وأهمها الجزائر والسعودية والمغرب. ويتضمن ذلك إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد بواسطة صواريخ روسية. وقد تم في هذا الإطار إطلاق القمر الصناعي الجزائري «ألسات-١» في نوفمبر ٢٠٠٢، وكذلك إطلاق سبعة أقمار صناعية سعودية بواسطة الصواريخ الروسية إلى مدار حول الأرض، وهناك اتفاق بين البلدين على مواصلة التعاون في هذا المجال.

(٦٣) المصدر السابق.

(٦٤) نورهان الشيخ، «السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط».

وجدير بالإشارة إلى أن وكالة الفضاء الفيدرالية الروسية ومؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة قد اتفقتا عام ٢٠٠٧ على بدء العمل المشترك في مجال استثمار الفضاء لأغراض سلمية، وإطلاق جهاز فضائي إماراتي للاستشعار عن بعد من مطار بايكونور عام ٢٠٠٨. كما أن لروسيا دورًا ملحوظًا ومتزايدًا في تنمية البنية الصناعية في العديد من الدول العربية، وتحديث البنية الصناعية التي شُيّدت في فترة الاتحاد السوفيتي، وأهمها تحديث مجمع الحجار للحديد والصلب في الجزائر، وتحديث مولدات كهرباء السد العالي، وترسانة الإسكندرية، والفرن العالي، لشركة حلوان للحديد والصلب وغيرها من المشروعات في مصر. هذا إلى جانب إنشاء صناعات جديدة مشتركة بين روسيا وعدد من الدول العربية، من أهمها إنشاء مجمع سيدي البراق الكهرومائي الضخم في تونس بمساعدة روسيا عام ١٩٩٩، وعدد آخر من المنشآت المائية. أيضًا هناك مشروع خط سكة حديد بين مدينتي سرت وبنغازي الليبيتين بطول ٥٠٠ كيلو متر وتكلفة تقديرية ٢,٢ مليار دولار، والعديد من مشروعات الاستثمار المصري – الروسي المشترك في صناعات الدواء والسيارات والطائرات وغيرها[٦٥].

وبالرغم من أن تلك الأمثلة على الاتفاقات وترسيخ آفاق التعاون بين روسيا ودول الشرق الأوسط كثيرة وتفيد بأن هناك رغبة عميقة من الطرفين للحفاظ على وترسيخ علاقات المصالح بين الطرفين، فإن طبيعة التفاعلات بين دول المنطقة وروسيا قد تتأثر إلى حدٍّ ما بطبيعة الموقف الروسي من سوريا؛ فقد ألغت بعض الدول مثل الكويت والسعودية عقودًا طويلة المدى، تقدر بعدة ملايين من الدولارات مع شركات النفط والغاز الروسية، مساندة منهم لسوريا، وردًّا على موقف موسكو غير المنصف وغير العادل في التعامل مع الأزمة السورية.

(٦٥) المصدر السابق.

لهذا يصدق القول بأن المواقف الروسية حيال الثورات العربية، وخصوصًا الثورة السورية، تمثل هاجسًا قويًّا يهدد مصير تلك العلاقات التعاونية، في ظل تصدر روسيا المجموعة المحدودة من العالم التي تدعم نظام بشار الأسد ولا ترضى بأي سبيل آخر غير الحوار بينه وبين المعارضة، وهو الحل الذي لا يلقى قبولاً لدى الأطراف المعارضة، وقد أحدث نوعًا من التضارب بين المجلس الوطني السوري. ففي الوقت الذي أعلن فيه معاذ الخطيب رغبة المعارضة في التفاوض مع نظام الأسد بشأن التخلي عن السلطة، سارع المجلس الوطني بنفي تلك التصريحات والتأكيد أنها لا تعبر عن رأي المجلس الوطني، خصوصًا أن الأخير لا يقبل أي نوع من التفاوض مع النظام في ظل الدماء التي أُريقت على الأرض السورية وأن الخيار الوحيد هو التنحي عن السلطة.

لذا، يمكن للمرء أن يخلص، من جهة، إلى أن الجانب الروسي يقع عليه عبء البحث عن حل بديل عن تأييد نظام الأسد، وفتح قنوات وأُطر جديدة للتعاون مع الثوار السوريين لضمان عدم المساس بالمصالح الروسية في سوريا من جانب، وضمان استمرارية التعاون مع دول الربيع العربي من جانب آخر، وهذا كله مرهون بالإدارة الروسية، ومدى الرغبة والقدرة على دعم التعاون في المجالات المختلفة مع الدول العربية، وكيفية الحفاظ على التفاهمات السياسية والحضارية القائمة بين الجانبين.

فيبدو من الجلي أن الدور الروسي في الأزمة السورية يمثل امتدادًا لنمط سلوك الدول الكبرى التي تسعى إلى حماية مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في مجالها الحيوي. هذا النمط تكرر منذ بداية الألفية في مواقف روسيا، فيما يتعلق بمعارضة غزو العراق، وحربها ضد جورجيا، وموقفها الصارم من مشروع الدرع الصاروخية الأمريكية في شرق أوروبا، وأخيرًا في الأزمة السورية الحالية. ومن الجلي كذلك أن

هذا الدور يكتسب عبر الزمن مزيدًا من الفاعلية والقدرة على التأثير، رغم محدودية هذا الدور في حالة التدخل الدولي في ليبيا، وهي المحدودية التي يمكن ردها بدرجة كبيرة إلى هشاشة نظام الرئيس الليبي معمر القذافي نفسه.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن روسيا في إطار تمسكها بهذا الدور، استطاعت، وبجانبها الصين، أن تجابه القوى الدولية الكبرى الأخرى جميعًا، ونجحت في وقف استصدار أي قرار يدين نظام الأسد عن الانتهاكات التي يقوم بها في حق المواطن السوري بل وفي إعاقة أية فرصة لتدخل دولي حقيقي في الأزمة. وهذا يعد مؤشرًا على نجاحها في الحفاظ على هذا الدور؛ إذ لم يستطع أحد إجبارها على أوضاع معينة قد تضر بمصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط أو قد تجبرها على الابتعاد عن تلك المنطقة أو التخلي عن مصلحتها في استمرار قاعدتها العسكرية البحرية في سوريا وهي قاعدة طرطوس.

لكن إذا دققنا النظر نجد أن الموقف الروسي قد بدأ يتزحزح في هذا الاتجاه وهو ما أوضحناه آنفًا؛ فلم يعد التأييد المطلق لنظام الأسد هو الموقف الروسي الرسمي، بل هدأت تلك النبرة قليلاً حتى وصل الأمر إلى تصريح ميدفيديف بأن الأسد ينتظره مصير محزن في حال فشل في إحداث إصلاحات سياسية، وأن روسيا قد تغير موقفها من نظام الأسد في هذه الحالة، لهذا يجب على روسيا التدخل بقوة وجدية لإنهاء الصراع الحادث في سوريا بين المعارضة والنظام بالطريقة التي تضمن لها الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية هناك، وذلك بأن تبدأ حوارًا جادًا مع المعارضة السورية الرسمية، وأن تستمع لوجهات نظرهم في الوضع الحالي وكيفية الخروج من المأزق السياسي الراهن.

كما يجب أن تدرك القيادة الروسية أنه كلما استطالت الأزمة وطال بقاء نظام الأسد، فإن الأزمة تزداد تعقيدًا وتتدخل فيها أطراف كثيرة وتتشابك؛ بحيث ينطوي الخروج منها على خسائر كبيرة تضر بالمصالح المباشرة وغير المباشرة لروسيا في منقطة الشرق الأوسط. وما نقصده تحديدًا في هذا السياق هو الغارة الإسرائيلية على سوريا والتي قصدت مركز للأبحاث العلمية في بلدة «جمرايا»، التي تقع على بعد ٢٥ كيلومترًا شمال غرب العاصمة دمشق، ونتج عنها مقتل شخصين وإصابة ٥ آخرين، طبقًا لما ورد في بيان الجيش السوري في ٣٠ من شهر يناير الماضي؛ وهو ما دفع أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، سعيد جليلي، لإدانة هذا العمل ووصفه بـ«الأحمق»، وأن مثل هذا الهجوم يفضح الطبيعة العدوانية للنظام الإسرائيلي وتهديدها للأمن والاستقرار في المنطقة، فضلاً عن تأكيده استمرار دعم إيران للحل السياسي في التوصل إلى الأزمة التي تشهدها سوريا. وبعدها لوّح رئيس هيئة الأركان الإيرانية، الجنرال مسعود جزائري، طبقا لشبكة CNN، بأن «الرد السوري على الغارة الإسرائيلية سيشكل «صدمة» كبيرة للدولة العبرية، وسيصيب النظام الصهيوني بحالة من الغيبوبة وعدم الاتزان»[٦٦].

بينما لا يمكن أن ننفي أن مستقبل العلاقات بين الطرفين مرهون أيضًا بمدى إدراك الأنظمة الجديد في العديد من دول الربيع العربي أن استعادة التوازن إلى النظام العالمي سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا أمر ضروري؛ لكي تتمكن تلك الدول بالفعل من تأسيس ديمقراطية حقيقية، لا تكون فريسة لمصالح قوة عالمية واحدة مهيمنة، مثلما كان عليه الحال في أغلب فترات التاريخ العربي المعاصر.

لكن ما يحتاج مزيدًا من الوقت، ومزيدًا من الأدلة، هو ما إذا كان هذا الدور يمثل محاولة روسية لاستعادة دور الدولة الإمبراطورية المشاركة في قيادة النظام

(٦٦) المصدر السابق.

الدولي، ووضع قواعد وأسس إدارة علاقاته وتفاعلاته أم لا. لكن المؤكد أن استمرار نجاح روسيا في تحدي القواعد التي يحاول القائد الحالي للنظام الدولي فرضها لإدارة علاقاته وتنظيمها وكذلك في تحدي قدرة هذا القائد على التدخل في مختلف أقاليم العالم سيسهم في مزيد من تراجع وزن قائد النظام الدولي، ويمنح القوى الأخرى الصاعدة والمنافسة فرصة أكبر للمشاركة في صنع هذه القواعد وفي إدارة النظام الدولي في المقابل، فإن احتمال عدم كفاية الموارد الروسية للحفاظ على موقف مستقل في الأزمة السورية سيهدد بدرجة كبيرة هذا الدور العالمي الروسي الجديد قيد التشكل. وهنا يمكن أن نلمح مصلحة روسية في تشكيل محور دولي جديد منافس يشمل الصين وإيران وبعض دول أمريكا اللاتينية وربما يضم الأنظمة الجديدة في دول الربيع العربي. وحال النجاح في ذلك، ربما ستعزز فرص تشكل هذا النظام الدولي متعدد الأقطاب.

لكن ستبقى المشكلة الرئيسية التي سيتعين الإجابة عليها حينها هي هل سيتحول ذلك النظام الدولي المتعدد الأقطاب والذي تشير إليه التطورات الحالية، ومنها السلوك الروسي في الأزمة السورية إلى نظام للفوضى الدولية أم للتنسيق والسلام الدوليين؟

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية